تال بيكر *

عاصفةٌ وشيكةٌ؟

[الإمكانيّات المُتاحة لاعتراف الأمم المتحدة بالإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية والآثار المترتّبة عليه]

(*) إذا كان لنا أن نخرج بحُكم من التخمينات المتواترة في هذا الشأن، فسوف يشكّل اعتراف الأمم المتحدة بطلب الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية – الذي تنوي السلطة الفلسطينية تقديمه إليها في شهر أيلول القادم – لحظةً مفصليةً أو مجرّد استعراض رمزيّ من استعراضات المسرح الدبلوماسي. فقد وصف وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، توجُّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة على أنه عبارةٌ عن "تسونامي دبلوماسي". ولكن آخرين يفترضون أنه بما أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تُعتبر ملزِمةً بطابعها، فسوف تترتّب آثارٌ ضئيلةٌ على الاعتراف بإقامة دولة فلسطين من الناحية العملية.

لقد أعلنت القيادة الفلسطينية، في هذه الآونة على الأقلّ، عن عزمها مواصلة سعيها للمضيّ في خيار الأمم المتحدة على الرغم من المعارضة القوية التي أبدتها الولايات المتحدة. وإذا لم يتم إقناع الفلسطينيين بالتخلّي عن هذا التوجّه – أو إذا لم يَجْرِ التدخّل من أجل تحويل نظر الفلسطينيين عنه (من خلال استئناف المفاوضات مثلاً) – فينبغي حينئذٍ الإجابة عن الكثير من الأسئلة التي تَرِد في هذا المضمار. فكيف ستردّ إسرائيل والولايات المتحدة والأطراف الرئيسة الأخرى على هذه المبادرة؟ وما الذي سيسعى القرار المرتقَب صدورُه عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تثبيته؟ وما هي الآثار القانونية والسياسية التي يمكن أن ينطوي عليها هذا القرار؟ وكيف يمكن لهذا القرار أن يؤثر على الإمكانيات المتاحة للتوصّل إلى تسويةٍ من خلال المفاوضات؟

وعلى الرغم من أنه ليس في وُسع المرء أن يعرف ذلك من جملة التعليقات التي تَرِدُ تباعًا في هذا الشأن، فإن المبادرة التي سيطرحها الفلسطينيون أمام الأمم المتحدة لا تدور في فراغ. فهذه المبادرة لا تشكّل سوى جزءٍ واحدٍ من حراكٍ يتّسم بالتعقيد ويعمّ المنطقة بأسرها على المستويْن الإقليميّ والمحليّ، وقد تخلّف آثارًا عميقةً على مستقبل النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني وعلى الإمكانيات المتوفّرة لإيجاد حلٍّ له. وما لم يستوعب أولئك المعنيون بالإبقاء على خيار

* باحث في "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى".

يشكّل التنبّؤ بالآثار العامة التي ستتمخّض عن تصويت الأمم المتحدة لصالح الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية، أو تقديم خياراتٍ سياساتيةٍ تفصيليةٍ للتعامل مع هذه القضية، مغامرةً تنطوي على الكثير من المخاطر في ظل الوضع القائم الذي يشهد تغيراتٍ مستمرّة. ومع ذلك، فمن الممكن تحديد المسائل والبدائل التي تحتاج إلى التمحيص والدراسة مع اقتراب استحقاق أيلول.

التوصّل إلى حلّ لهذا النزاع من خلال المفاوضات (ناهيك عن تعزيز هذا الخيار وترسيخه) توجُّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة ضمن هذا السياق العام، فمن غير المرجّح أن يهتدوا إلى الردّ المناسب عليه.

يشكّل التنبّؤ بالآثار العامة التي ستتمخّض عن تصويت الأمم المتحدة لصالح الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية، أو تقديم خياراتٍ سياساتيةٍ تفصيليةٍ للتعامل مع هذه القضية، مغامرةً تنطوي على الكثير من المخاطر في ظل الوضع القائم الذي يشهد تغيراتٍ مستمرّة. ومع ذلك، فمن الممكن تحديد المسائل والبدائل التي تحتاج إلى التمحيص والدراسة مع اقتراب استحقاق أيلول.

وفي هذا الإطار، تدرس هذه المذكرة السياساتية السيناريو المحتمل الذي سيواجهه المجتمع الدولي في أروقة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العوامل التي تؤثّر على القيادة الفلسطينية وتدفعها إلى مواصلة سيرها في هذا الاتجاه. كما تنظر هذه المذكرة في الآثار التي قد يتمخّض عنها استصدار مثل هذا القرار، وعناصره المحتملة، والخيارات السياساتية المُتاحة أمام الولايات المتحدة للتعامل مع هذا التوجه أو التأثير عليه.

الطريق إلى الأمم المتحدة

قد يكون الحديث عن الشأن الإستراتيجي حينما يتعلّق الأمر بالسياسة الفلسطينية، أو السياسة التي تنتهجها معظم الدول في الشرق الأوسط حيال هذا الشأن، مضلِّلاً في كثيرٍ من الحالات. فهذه السياسة تنطوي على جانبٍ معتبَرٍ من التروّي أو النظر في العواقب والتحكّم في الأحداث، في الوقت الذي يتّسم فيه الواقع القائم بقدرٍ أكبر من الفوضى والعشوائية. ففي الكثير من الحالات، تجد الحكومات نفسها في مواقف تفرض عليها الردّ على الأحداث، وليس تشكيلها. وإذا كانت المعالم التي تَسِم توجُّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة غير واضحةٍ في نظر المجتمع الدولي، فما ذلك إلا لأن هذه المعالم لمّا تعتبر واضحةً بعدُ – في جزئية منها على أقل تقدير – في ذهن القيادة الفلسطينية التي تدفع في هذا الاتجاه.

لقد احتضنت الأمم المتحدة – وخصوصًا جمعيتها العامة – الفلسطينيين، طوال تاريخها، ووفّرت لهم الأرضية الملائمة التي مكّنتهم من البحث عن بعضٍ من الثقل السياسيّ المقابل للسيطرة الإسرائيلية على أرضهم، بالإضافة إلى الحصول على الدعم الدولي في مواقفهم التفاوضية. ولكن يمكن فهم المناورة الفلسطينية الحالية في الأمم المتحدة على نحوٍ أفضل من ناحية وجود قيادةٍ فلسطينيةٍ في الضفة الغربية تتلمّس بديلاً ممكنًا ويلقى القبول للمفاوضات مع إسرائيل. وفي هذا السياق، يشكّل الاتفاق الأخير بين حركتيّ فتح وحماس والدعوات المتزايدة بين الفلسطينيين للإعلان عن العصيان المدنيّ وتنظيم الاحتجاجات العامة، إلى جانب تعاظُم رغبة الفلسطينيين في اختبار مدى صبر واشنطن، أعراضًا لذات الظاهرة.

وبينما تُعتبر العديد من العوامل متوائمةً مع حسابات القيادة الفلسطينية للمُضيّ في توجُّهها إلى الأمم المتحدة، تبرُز أربعة عوامل على وجه الخصوص. يتمثّل أول هذه العوامل في غياب شريكٍ إسرائيليٍّ في نظر الفلسطينيين، بحيث يمكن معه التوصّل إلى اتفاقيةٍ تكفل إنهاء النزاع القائم. ، وبالطبع، فإن إسرائيل تتذرّع بهذا الادّعاء كذلك. وفي الواقع، فقد أمضى الطرفان جانبًا كبيرًا من الستيْن الماضيتيْن – منذ تعليق مفاوضات أنابوليس – ينحو كلٌّ منهما باللائمة على الطرف الآخر بسبب الطريق المسدود الذي وصلت إليه هذه المفاوضات أو التمسّك بمواقف كانت تتسبّب، في نظر الطرف الآخر، في تعقيد عملية البحث عن أرضيةٍ مشتركة في تلك المفاوضات. ولا يقدِّم هذا الأمر شهادةً على الصعوبة الموضوعية التي تواجه المساعي المبذولة للتوصّل إلى اتفاقيةٍ تفي

في ظل قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء سلام فياض، برزت مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة وأجهزتها التي تباشر عملها على الوجه المطلوب إلى الوجود، وذلك في الضفة الغربية على الأقل. وقد أعلنت مؤسساتٌ تحظى بالاحترام الواسع، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن فلسطين باتت "جاهزةً لإقامة الدولة". وقد عرضت دول بعينها، ولا سيما في أميركا اللاتينية وأوروبا، الاعتراف بالدولة الفلسطينية العتيدة حال إعلانها أو عملت على رفع مستوى علاقاتها مع السلطة الفلسطينية. وبذلك، برزت التوقعات لدى القيادة الفلسطينية، ولدى المجتمع الدولي إلى حدٍّ ما، بأن هذا التحرّك قد يكون أكثر من مجرد تحركٍ رمزيٍّ أو تكتيكيٍّ هذه المرة.

بالحدّ الأدنى من توقعات الطرفين وآمالهما فحسب، بل إنه يعرض شهادةً كذلك على الشكوك الراسخة والعميقة التي يُكِنّها كلّ طرفٍ حيال مدى صدق الطرف الآخر وإخلاصه.

وبصرف النظر عن الطرف الذي تقع المسؤولية الفعلية عن تعثر مسيرة المفاوضات على كاهله، تبقى الحقيقة الثابتة تفيد بأن العديد من أعضاء القيادة الفلسطينية، الذين عبّروا فيما مضى عن دعمهم ومساندتهم للمفاوضات، قد وصلوا إلى نتيجةٍ مؤدّاها أن هذه المفاوضات تمثّل محاولةً عقيمةً في ظل الظروف الراهنة على الأقل. وقد استفحل هذا الشعور بسبب ما يراه الفلسطينيون من عجز الولايات المتحدة عن "إحضار إسرائيل إلى الطاولة". وبقدر ما يرتبط هذا الأمر بضعف الولايات المتحدة في أذهان الفلسطينيين، فهو يرتبط بذات القدر بسوء إدارتها كذلك. ولا يزال الرئيس الفلسطينيّ، محمود عباس، يدّعي بأنه على استعدادٍ للشروع في المفاوضات، شريطة أن تقوم إسرائيل بتجميد أعمال البناء في المستوطنات، بما يشمل القدس الشرقية، والقبول بحدود العام ١٩٦٧ مع تبادل متّفق عليه للأراضي كأساسٍ لاتفاقية الحدود. ولكن الأمر لا يقتصر على رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو وائتلاف حكومته الذين لم يُبدوا استعدادًا للتسليم بهذه الشروط، بل إنها تقف وراء التوجّه الأصيل لدى الفلسطينيين، والذي يُعَدّ مقبولاً بكل المقاييس، للسعي إلى طرق بديلة، لا تنطوي على تكلفةٍ سياسيةٍ باهظة، بغية تعزيز المصالح الفلسطينية.

ثانيًا، لا يجوز التقليل من شأن التأثير الذي تفرزه الثورات الشعبية التي يشهدها العالم العربي على الحسابات الفلسطينية. ففي خِضَمّ الاضطرابات الإقليمية التي تشهدها الساحة العربية، يتطلّع القادة الفلسطينيون من كلا حركتيّ فتح وحماس إلى النظر إليهم باعتبارهم يستجيبون لاحتياجات مواطنيهم لكيلا يجري توجيه غضب الشعب نحوهم، وليس نحو إسرائيل. ويفسِّر هذا الأمر، في جانبٍ منه، اتفاق "الوحدة" الذي أُبرم بين فتح وحماس، وذلك على اعتبار أن المصالحة تشكّل أهم قضيةٍ للشعب الفلسطيني في جميع الأحوال.[١] وعلى نفس المنوال، تُعتبر الانتصارات التي يحقّقها الفلسطينيون في الأمم المتحدة جذابةً على نحوٍ خاصّ في الوقت الذي يكتسب المزاج العامّ فيه حساسيةً متزايدة. فالتخلّي عن التنازلات المؤلمة التي تنجم عن العملية التفاوضية لصالح التأكيد الجريء على حقوق الفلسطينيين على الساحة الدولية (وفي الشارع) يتواءم مع الحراك الإقليمي الذي تشهده المنطقة. ومن وجهة نظر الفلسطينيين، ففي الوقت الذي تهبّ فيه الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا وسورية لمواجهة الحكم الاستبداديّ المفروض عليها، فهم لا يرغبون في أن يُنظَر إليهم على أنهم راضون عن أنفسهم، أو يتوخّون المساومة في نضالهم في سبيل إنهاء سيطرة إسرائيل على أرضهم.

ويرتبط العامل الثالث بانشغال الرئيس عباس بالإرث الذي سيخلّفه. فقد أوضح عباس بأنه لن يرشّح نفسه في الانتخابات الفلسطينية القادمة، التي ستّعقد في غضون سنة، على افتراض صمود اتفاق المصالحة المعقود بين حركتيّ فتح وحماس. وطالما كان الرئيس الفلسطيني يفكر في ترك الساحة السياسية، فمن المؤكَّد أن إمكانية بقائه كزعيمٍ فلسطينيٍّ، خسر الانتخابات وقطاع غزة لصالح حركة حماس وعجز عن تعزيز المصالح الفلسطينية الأساسية على طاولة المفاوضات، تترك آثارًا جسيمة عليه. وربّما يكون الرئيس الفلسطيني قد فضّل، من الناحية الشخصية، أن يترك إرثًا بصفته صانعًا للسلام. ولكن بالنظر إلى الخيارات المتاحة، فمما لا شك فيه أن إمكانية اعتراف الأمم المتحدة بالإعلان عن إقامة الدولة

فلسطين ٢٠١١: البحث عن مكان بين الدول.

الفلسطينية، وما يقترن به من بعض مظاهر الوحدة الفلسطينية وانتقال السلطة بصورةٍ سلسةٍ عبر الانتخابات، من الأمور التي تستحوذ على اهتمام الرئيس الفلسطيني وقد تقدم مساعدةً لا يُستهان بها لمعسكره في الانتخابات المنتظرة.

أما العامل الرابع والأخير فيتمثل في أن التقدم الذي أحرزته الحكومة الفلسطينية على صعيد بناء مؤسسات الدولة في الضفة الغربية قد جعل من الاعتراف بإقامة الدولة الفلسطينية أمرًا ذا معنى أكثر من ذي قبل. فحينما أعلن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عن قيام دولة فلسطين في العام ١٩٨٨ في الجزائر، كان هذا التحرّك رمزيًا في جانبٍ كبيرٍ منه وكان يفتقر إلى الارتباط بالواقع القائم على الأرض. وقد لقِي الإعلان عن إقامة دولة فلسطين في حينه اعترافًا اسميًا من عددٍ كبيرٍ من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والدول النامية، ولكنه لم يعدَم، مع ذلك، إفراز أثرٍ حقيقيٍّ من الناحية العملية. وعلى نحوٍ مماثل، فحينما اقترح الرئيس عرفات أنه سوف يعلن إقامة دولة فلسطين من جانبٍ واحدٍ مرةً أخرى خلال شهر أيار من العام ١٩٩٩ في حال لم يجرِ التوصل إلى اتفاقيةٍ حول قضايا الوضع الدائم، بات يُنظر إلى هذا الإعلان على أنه مجرد تهديدٍ فارغٍ تم التخلّي عنه في اللحظة المناسبة.

ولكن السياق الحاليّ وتفرّعاته المحتملة مختلفةٌ هذه المرة. ففي ظل قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء سلام فياض، برزت مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة وأجهزتها التي تباشر عملها على الوجه المطلوب إلى الوجود، وذلك في الضفة الغربية على الأقل. وقد أعلنت مؤسساتٌ تحظى بالاحترام الواسع، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن فلسطين باتت "جاهزةً لإقامة الدولة". وقد عرضت دول بعينها، ولا سيما في أميركا اللاتينية وأوروبا، الاعتراف بالدولة الفلسطينية العتيدة حال إعلانها أو عملت على رفع مستوى علاقاتها مع السلطة الفلسطينية. وبذلك، برزت التوقعات لدى القيادة الفلسطينية، ولدى المجتمع الدولي إلى حدٍّ ما، بأن هذا التحرّك قد يكون أكثر من مجرد تحركٍ رمزيٍّ أو تكتيكيٍّ هذه المرة.

وتُعتبر هذه العوامل، بمجموعها، كافيةً حتى هذه اللحظة، للتغلّب على ما يشكّل في العادة عقباتٍ أمام دوائر صنع القرار في فلسطين. فلا معارضةُ الولايات المتحدة، التي يعبِّر الرئيس باراك أوباما عنها بقوةٍ في هذه الآونة، ولا المخاطرةُ بتعليق الدعم المالي من الكونغرس الأميركيّ، ولا احتمال تنفيذ الإجراءات الانتقامية التي قد تُقْدِم عليها إسرائيل، تبدو كافيةً – في هذه المرحلة – لتحويل القيادة الفلسطينية عن مسعاها للتوجّه إلى هيئة الأمم المتحدة. بل من المحتمل أن ينظر بعض الفلسطينيين إلى المعارضة التي تبديها الولايات المتحدة وإسرائيل لتوجّههم إلى الأمم المتحدة على أنه يقدّم لهم ميزةً سياسيةً في ضوء الحالة الإقليمية الراهنة.

وهناك إشاراتٌ لا يمكن إنكارها بأن قدرًا متزايدًا من المخاوف تهيمن على بعض أعضاء القيادة الفلسطينية، بمن فيهم الرئيس عباس نفسه، حيال التبعات التي يخلّفها تصويت الولايات المتحدة. فمع اقتراب استحقاق أيلول، قد ينتاب الفلسطينيين القلق حول ما إذا كانت الإنجازات الرمزية التي سيحققونها داخل أروقة الأمم المتحدة، بعد أن تهدأ العاصفة، قد تشكّل انتكاسةً للتطورات ذات المعنى التي سبق أن حققوها، أو أن تتسبّب في نتائج لا يرغبون بها على أرض الواقع.

ولكن يبدو أن التوجّه إلى الأمم المتحدة، في هذه المرحلة على الأقل، قد اكتسب زخمًا بحدّ ذاته. ولن يملك الرئيس عباس، الذي

يشكّل التوجه إلى الجمعية العامة بموجب قرار "متحدون من أجل السلام" إحدى الإستراتيجيات المتاحة للفلسطينيين في الأمم المتحدة عقب عجْز مجلس الأمن عن المصادقة على طلبهم. وفي الحالة الفلسطينية، لم تزل الدورة الخاصة الطارئة العاشرة "الدائمة" منعقدةً منذ العام ١٩٩٧، وهو ما يسمح للفلسطينيين بالتوجه إلى الجمعية العامة بصورة مباشرة دون مواجهة العقبات الإجرائية المعتادة.

من ناحيةٍ مبدئية، يمكن إثارة الاعتراضات القانونية على هذا الإجراء وتقييد الظروف التي يمكن استخدامه فيها. ومن ناحيةٍ عملية، لم يكن الاعتناء بالتفاصيل القانونية من الملامح التي تَسِم تعامل الجمعيةِ العامة مع القضية الفلسطينية إلا في حالاتٍ نادرة.

عبّر عن التزامه بهذا التوجه، الرجوع عنه، ولا سيما في ظل غياب أي إنجازٍ يمكن له إثباته. وقد أضحى التصويت في الأمم المتحدة يشكّل الخيار التلقائي المتاح أمام الفلسطينيين لتحريك قضيتهم، ولكن مسألة ما إذا كان هذا الخيار يستطيع، أو يجب، أن يرقى إلى الوعد الذي قطعه الداعون إليه ومناصروه تعتبر مسألةً مختلفةً بالكلية.

فهم آليات عمل الأمم المتحدة

قبل الخوض في الآثار التي قد يستتبعها توجُّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة، والخيارات السياساتية المتاحة للاستجابة له، من الأهمية لنا أن ندرس الآليات التي قد تُعمِلها الأمم المتحدة إذا ما رُفعت هذه القضية أمامها. تُعتبر السيناريوهات المفترضة في هذا الجانب على درجةٍ أكبر من التنوع والتعقيد مما يدركه معظم المعلّقين. ومع ذلك، تتطرّق هذه الورقة إلى الاحتمالات الرئيسية دون غيرها.

لقد أعلن ممثلو السلطة الفلسطينية أنهم يسعون إلى ضمان قبول فلسطين كعضوٍ كامل العضوية في هيئة الأمم المتحدة. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، تتطلّب العضوية في الأمم المتحدة توصيةً من مجلس الأمن (بمعنى الحصول على دعم تسعٍ من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، دون استخدام حقّ النقض من قبل أية دولةٍ من الدول دائمة العضوية فيه)، بحيث يجري بعد ذلك المصادقة عليه بأغلبية أصوات ثلثيّ الدول الأعضاء في الجمعية العامة (وهي الدول الأعضاء الحاضرة التي تُدلي بأصواتها على هذا المشروع).

وإذا كانت الحسابات الحالية صحيحة، فسوف تتقدّم القيادة الفلسطينية بطلبٍ رسميٍّ لنيل العضوية في هيئة الأمم المتحدة في تاريخٍ لا يتجاوز منتصف شهر تموز ٢٠١١. ووفقًا للقواعد والإجراءات السارية في الأمم المتحدة، يتيح هذا الأمر الوقت لمجلس الأمن للتباحث في مسألة العضوية وإعداد توصيته بشأنها قبل افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة (والمقرّر إطلاقها في يوم ١٣ أيلول المقبل).

ولكنّ جميع الاحتمالات القائمة تشير إلى أن التقدم الذي يجري إحرازه في مجلس الأمن على هذا الصعيد سيواجه طريقًا مسدودًا أو تأخيرًا. وقد يحصل ذلك بسبب العقبات الإجرائية، أو بسبب قرارٍ مضادّ أو بسبب حق النقض (الفيتو) الذي قد تستخدمه الولايات المتحدة على الأقل.[٢] وفي هذه الحالة، يتعين على الفلسطينيين أن يقرّروا ما إذا كانوا سيواصلون سعيهم لاستصدار قرارٍ من الجمعية العامة – وهي جهازٌ عامٌّ من أجهزة الأمم المتحدة التي لا تملك أيّة دولةٍ حق النقض فيها. وبينما يُفترض بالفلسطينيين أن يتقدموا، في هذه المرحلة، بطلبهم إلى الجمعية العامة بصورة مباشرة، فهذه نتيجةٌ متوقعةٌ سلفًا وهي تعتمد في جانبٍ كبير منها على ما يقرره مجلس الأمن بالضبط، كما تعتمد هذه النتيجة على المواقف التي تتبنّاها الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وعلى افتراض أن الفلسطينيين سوف يتوجّهون بالفعل إلى الجمعية العامة، فمن المرجَّح أن يقُدِموا على ذلك وفق الإجراء المعروف بقرار "متّحدون من أجل السلام".[٣] وينصّ هذا القرار، الذي اعتُمد في العام ١٩٥٠ في سياق الحرب الكورية، على انعقاد الجمعية العامة في جلساتٍ طارئةٍ في الحالات التي يُعتبر فيها أن مجلس الأمن عجِز عن الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه. وبهذه الطريقة،

تملك الجمعية العامة القدرة على الانعقاد على وجه السرعة من أجل ممارسة دورها الإضافيّ في إعداد التوصيات حول القضايا المتعلقة بالمحافظة على السِّلم والأمن الدوليّين.

ويحيط الكثير من المعلومات المغلوطة بالجوانب القانونية والإجرائية المتّصلة بهذا التوجه. ففي الواقع، يشكّل التوجه إلى الجمعية العامة بموجب قرار "متحدون من أجل السلام" إحدى الإستراتيجيات المتاحة للفلسطينيين في الأمم المتحدة عقب عجْز مجلس الأمن عن المصادقة على طلبهم. وفي الحالة الفلسطينية، لم تزل الدورة الخاصة الطارئة العاشرة "الدائمة" منعقدةً منذ العام ١٩٩٧، وهو ما يسمح للفلسطينيين بالتوجه إلى الجمعية العامة بصورة مباشرة دون مواجهة العقبات الإجرائية المعتادة.

من ناحيةٍ مبدئية، يمكن إثارة الاعتراضات القانونية على هذا الإجراء وتقييد الظروف التي يمكن استخدامه فيها. ومن ناحيةٍ عملية، لم يكن الاعتناء بالتفاصيل القانونية من الملامح التي تَسِم تعامل الجمعية العامة مع القضية الفلسطينية إلا في حالاتٍ نادرة. كما أتاحت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الأمنيّ الذي تشيّده إسرائيل في الأراضي الفلسطينية مجالاً واسعًا لتطبيق آلية قرار "متحدون من أجل السلام".

ومن وجهة نظرٍ موضوعية، لا تُعتبر قرارات الجمعية العامة، حتى تلك التي تصدر بموجب آلية "متحدون من أجل السلام"، ملزمةً للدول من الناحية القانونية. ولكن مثل هذه القرارات تملك أثرًا عمليًا ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهي تستطيع إجبار أجهزة الأمم المتحدة على التصرّف واتخاذ الإجراءات المطلوبة منها. ولكن أهمية القرارات المذكورة، بالنسبة للدول، تنحصر في الحيّز السياسيّ، وليس الحيز القانونيّ، بصورة أساسية.

ويأمل القادة الفلسطينيون في أن يشكّل هذا القرار استثناءً مهمًا بالنسبة لمعظم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية، والتي كان لها صدىً محدودٌ خارج أروقة الأمم المتحدة وقاعاتها الهادئة. وسوف يحاول هؤلاء القادة صياغة نصّ القرار بشأن الإعلان عن إقامة دولتهم بغية استقطاب أقصى قدرٍ ممكنٍ من الدعم والمساندة له، من أجل تعزيز التأثير المرجوّ منه، ودون التفريط بالثوابت الفلسطينية. وفي سياق الجمعية العامة، التي تهيمن الكتل الإقليمية فيها على أنماط التصويت المتّبعة فيها، فإن تأمين الأغلبية الساحقة يُعَدّ أمرًا مضمونًا يسهل الحصول عليه من الدول الإسلامية والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والدول النامية (التي تشكل ما يزيد عن ١٠٠ عضوٍ من الدول الأعضاء في الجمعية، والبالغ عددها ١٩٢ دولة). ويبقى "الصوت المتأرجح" الحقيقيّ الوحيد – الذي سيحدّد "نجاح" القرار من الناحية السياسية ومن ناحية الدبلوماسية العامة – في يد الاتحاد الأوروبي وحلفائه من الدول التي تحذو حذْوَه في التصويت في الأمم المتحدة.

وفي ظل غياب الدعم والمساندة من جانب مجلس الأمن، يتعين على الفلسطينيين اتخاذ قرارٍ بشأن الاستمرار في سعيهم لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة داخل الجمعية العامة أو اقتصار طلبهم على الاعتراف بفلسطين باعتبارها دولةً غير عضو فيها.[٤] ومن الناحية النظرية، يستطيع الفلسطينيون الادّعاء، من خلال اللجوء إلى آلية "متحدون من أجل السلام"، بأن مجلس الأمن عجز عن الوفاء بالتزاماته، وبأن الأمر بات في يد الجمعية العامة للتصرف بدلاً عنه وقبول فلسطين باعتبارها عضوًا في الأمم المتحدة.

وقد يكون هذا القرار، إذا ما صدر عن الجمعية العامة، غير اعتياديٍّ في جانب كبير منه، ولن يتماشى مع الشروط التي يقرّرها ميثاق الأمم المتحدة بشأن العضوية ومع رأيٍ صريحٍ يصدر عن محكمة العدل الدولية في هذا الموضوع.[٥] ولكن ما يثير الدهشة أن هذا القرار سيكون له بعض الأثر ضمن حدود نظام الأمم المتحدة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة دأَبت على إظهار إذعانها للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، بما فيها تلك القرارات التي تخالف ميثاق الأمم المتحدة، وذلك على أساس أن الصلاحيات الممنوحة لها تقتصر على تنفيذ القرارات التي تصدرها الأجهزة السياسية في الأمم المتحدة، وليس إثارة التساؤلات حول مدى قانونيتها.

ويفضي هذا الأمر، في محصّلته، إلى نشوء تباينٍ صارخ ضمن هيئة الأمم المتحدة، وهو ما تنظر إليه العديد من الدول الأعضاء على أنه يُلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة ويخلق سابقةً إشكاليةً في هذا الجانب. وفي الواقع، فقد لا نجانب العدل إن توقّعنا قيام معارضةٍ معتبرةٍ تناهض عضوية فلسطين بصورةٍ رسميةٍ في الأمم المتحدة في ظل غياب دعم مجلس الأمن لها.

بل ومن المرجَّح أن تحصر منظمة التحرير الفلسطينية طلبها الذي ستضعه بين يديّ الجمعية العامة في الاعتراف بإقامة دولة فلسطين على حدود العام ١٩٦٧، وذلك على نحو ما أقرّ به بعض الممثلين

وتُعتبر فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى من أكثر الدول المؤثّرة في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة فيما يتصل بالتجاوب مع القرار بشأن الإعلان عن إقامة دولة فلسطين. وهذا السبب الذي يقف وراء تركيز اهتمام إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة في الآونة الأخيرة على هذه الدول الثلاث، وهو ما يدعو الفلسطينيين إلى الاكتفاء بقدرٍ يقلّ بكثيرٍ عن القرار الذي يسعون إلى استصداره في سبيل إغراء الاتحاد الأوروبي، أو بعض الدول الأعضاء فيه، للتصويت لصالحهم.

الفلسطينيين. وفي هذه الحالة، يمكن التوقع بأن تنقسم الدول الأوروبية، على وجه التحديد، بين تعاطفها مع إقامة الدولة الفلسطينية ومساندتها لإجراء المفاوضات مع إسرائيل، باعتبارها تمثّل السبيل الكفيل بإنجاز هذا الهدف.

وتُعتبر فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى من أكثر الدول المؤثّرة في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة فيما يتصل بالتجاوب مع القرار بشأن الإعلان عن إقامة دولة فلسطين. وهذا السبب الذي يقف وراء تركيز اهتمام إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة في الآونة الأخيرة على هذه الدول الثلاث، وهو ما يدعو الفلسطينيين إلى الاكتفاء بقدرٍ يقلّ بكثيرٍ عن القرار الذي يسعون إلى استصداره في سبيل إغراء الاتحاد الأوروبي، أو بعض الدول الأعضاء فيه، للتصويت لصالحهم.

وبحسب آليات العمل المتبعة في الجمعية العامة، فقد يُضطر الجانب الفلسطيني إلى الاختيار بين قرارٍ يتّسم بقدرٍ أكبر من المغامرة ولا يحظى بالدعم الأوروبي وبين نصٍّ ذي صيغةٍ معتدلةٍ قد يستطيع عزل الولايات المتحدة وإسرائيل في خانة المعارضة. ولكن من غير المرجَّح، في السياق الراهن، أن تتحقّق أسوأ التقديرات الإسرائيلية حول ما يمكن أن يتضمّنه قرار الأمم المتحدة (من قبيل التوصية بفرض عقوباتٍ على إسرائيل، مثلاً) بسبب أهمية مصادقة الأوروبيين على مشروعية هذا القرار وثقله السياسيّ، في نظر الفلسطينيين.

وعلى وجه الإجمال، يعتمد نطاق ومضمون القرار الفلسطيني المنظور الذي سيتمّ طرحه للتصويت أمام الجمعية العامة، في جانبٍ كبير منه، على محصلة الأخذ والردّ بين الأوروبيين والفلسطينيين. وبالنظر إلى العقبات الإجرائية، فقد تمتد هذه العملية إلى ما بعد شهر أيلول. وما لم يتمّ إحباط القرار الفلسطيني المرتقب في الجمعية العامة عن طريق إجراءٍ تدخليٍّ يسبقه، فسوف تفرض ثلاثة خيارات نفسها في هذا الجانب. فقد تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على إقناع الدول الأوروبية على معارضة المبادرة الفلسطينية (أو الامتناع عن التصويت عليها) بصفتها كتلةً واحدة. وللمرء أن يتصوّر، في هذه الحالة، التخلي عن المبادرة المذكورة في الجمعية العامة. وعلى الرغم من تفضيل الأوروبيين وتمسّكهم بالمحافظة على الوحدة، فقد تنقسم الدول الأوروبية، بحيث تعبّر تلك الدول التي تدعم القرار الفلسطينيّ عن رضاها عن التغييرات الثانوية التي تطرأ على القرار الأوّلي الذي يقدّمه الفلسطينيون. وأخيرًا، فقد ينطوي الموقف الفلسطيني على قدرٍ كافٍ من المرونة لكي يقبل دعمًا واسعًا من الأوروبيين، أو قد تُبدي الدول الأوروبية ميْلها لتأمين الدعم المطلوب للفلسطينيين.

الآثار المحتملة التي قد تتمخّض عن اعتراف الأمم المتحدة

لقد أُعِدَّت تقييماتٌ متعددةٌ حول الآثار التي ينطوي عليها اعتراف الجمعية العامة بالإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية. وتَنُمّ بعض التكهّنات بعيدة المدى عن جهلٍ بطبيعة قرارات الجمعية العامة والقيود المفروضة عليها، في حين تّظهر توقعاتٌ أخرى تأكيدًا مفرطًا حول ما يسعى القرار المرتقب إلى إثباته وترسيخه من ناحيةٍ فعلية. وبالنظر إلى مدى تعقيد النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، فمن الصعوبة كذلك استخلاص النتائج التي يمكن ربطُها بصورةٍ مباشرةٍ بتصويت الأمم المتحدة، وتلك التي يمكن استنباطها من تياراتٍ أخرى، ليست أقل أهميةً، على الساحة الإسرائيلية–الفلسطينية أو على الساحة الإقليمية.

وإذا ما واصل الفلسطينيون مسعاهم في التوجه إلى الأمم المتحدة عبر جمعيتها العامة، فسوف تتكشّف الكثير من الحيثيات حول

أبو مازن: من شأن انضمام فلسطين لهيئة الأمم المتحدة تمهيد الطريق أمام تدويل النّزاع باعتبارها أمرًا قانونيًا، وليس مجرّد أمرٍ سياسيّ. كما سيمهّد الطريق أمامنا لمتابعة ادّعاءاتنا ضد إسرائيل لدى أجهزة الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان المُنْشَأة بموجب المعاهدات ذات الصلة ومحكمة العدل الدولية... كنّا نتفاوض مع دولة إسرائيل على مدى ٢٠ سنةً دون أن نقترب ولو قيد أنملةٍ من إقامة دولتنا... ما تزال المفاوضات هي خيارنا الأول. ولكننا بِتْنا مضطرين، بسبب فشل هذه المفاوضات، إلى التوجّه إلى المجتمع الدولي لمساعدتنا على المحافظة على الفرصة الأخيرة المتبقية للتوصّل إلى نهايةٍ سلميةٍ وعادلةٍ للنزاع القائم.

المضمون المحدد الذي يأتي به ذلك القرار وحول كمية (ونوعية) الدول التي تؤيده. وفي عالميّ الأمم المتحدة والسياسة الإسرائيلية-الفلسطينية اللّذين يتّسمان بالضبابية والغموض، فلن تتأثّر مضامين القرار بالتحليل القانونيّ العسير الذي لا يأتي على البنود التي يتضمّنها فحسب، بل أيضًا بما يُنظر إلى ما سيحقّقه هذا القرار في التفسيرات الذاتية والسياسية التي تخرج بها الدول وصانعو الرأي.

ولغايات الوقوف على الآثار المحتملة التي قد يفرزها اعتراف الأمم المتحدة بإعلان دولة فلسطين، فلا بّد من الافتراض بأن الغالبية العظمى من الدول سوف تؤيّد القرار الذي سيصدر عن الجمعية العامة، والذي سيسلّم بإقامة دولة فلسطين على حدود العام[٦] ١٩٦٧، وفي هذه الحالة، فقد ينشأ عددٌ من التبعات المحتملة، أو قد تزداد حدّتها على أقل تقدير، نتيجةً لاعتراف الأمم المتحدة بقيام هذه الدولة.

التخلي عن مسار المفاوضات: ربما يتمثل الأثر الناجم عن اعتراف الأمم المتحدة بإعلان الدولة الفلسطينية، والذي ينطوي على إشكالياتٍ تفوق غيرها من الآثار، في تأمين الزخم الحاسم الذي يدفع التوجهات القائمة في أروقة السياسة الفلسطينية التي تفضّل التخلي عن خيار المفاوضات. ففي المقال الصحافي الأخير الذي نشره خلال شهر أيار في صحيفة نيويورك تايمز (New York Times)، سرد الرئيس عباس نفسُه الفوائد التي ستترتّب على الاعتراف بقيام الدولة الفلسطينية من ناحية تعزيز البدائل التي تحلّ محل مسار المفاوضات. وفي الوقت الذي ادّعى فيه الرئيس عباس بأن المفاوضات ما تزال الخيار الأول للفلسطينيين وأن فلسطين، بصفتها دولة، سوف تكون مستعدةً على الدوام للتفاوض مع إسرائيل، فقد أكّد كذلك على أنه:

من شأن انضمام فلسطين لهيئة الأمم المتحدة تمهيد الطريق أمام تدويل النّزاع باعتباره أمرًا قانونيًا، وليس مجرّد أمرٍ سياسيّ. كما سيمهّد الطريق أمامنا لمتابعة ادّعاءاتنا ضد إسرائيل لدى أجهزة الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان المُنْشَأة بموجب المعاهدات ذات الصلة ومحكمة العدل الدولية... كنّا نتفاوض مع دولة إسرائيل على مدى ٢٠ سنةً دون أن نقترب ولو قيد أنملةٍ من إقامة دولتنا... ما تزال المفاوضات هي خيارنا الأول. ولكننا بِتْنا مضطرين، بسبب فشل هذه المفاوضات، إلى التوجّه إلى المجتمع الدولي لمساعدتنا على المحافظة على الفرصة الأخيرة المتبقية للتوصّل إلى نهايةٍ سلميةٍ وعادلةٍ للنزاع القائم.

وحتى لو ظل خيار المفاوضات مفتوحًا كاحتمالٍ نظريٍّ عقب اعتراف الأمم المتحدة بالإعلان عن دولة فلسطين، فقد تنطوي الآثار التي يخلّفها هذا القرار على توطيد التوجهات المتطرفة والأحادية الجانب. وقد باشر الممثلون الفلسطينيون، الذين أخذوا هذا التخوّف في عين الاعتبار، تقديم التطمينات حول جاهزيّتهم لاستئناف المحادثات مع إسرائيل بعد الاعتراف بالإعلان عن دولتهم، بل إنهم زادوا على ذلك ببثّ تلميحات حول استعدادهم للتخلّي عن الشروط المسبقة للخوض في هذه المباحثات. ولكن حتى لو كانت هذه التطمينات صادقة، فقد تطغى عليها الأحداث التي قد نشهدها في أعقاب الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية. وقد لا يقتصر نجاح الفلسطينيين في الأمم المتحدة على إفراز ردٍّ سلبيٍّ لدى إسرائيل تجاه

أية محاولةٍ لاحقةٍ لاستئناف المفاوضات (وإن بصورةٍ أوليةٍ على أقل تقدير). بل إن ذلك سيوفر دافعًا للإقدام على المزيد من المبادرات أحادية الجانب التي تستهدف المُضيّ قُدُمًا في تدويل النزاع القائم، بما يشمله ذلك من تصدير هذا النزاع إلى المزيد من المحافل القانونية والسياسية التي لا ترتبط من قريبٍ أو بعيدٍ بغرفة المفاوضات.

إن القضية المثارة هنا لا تنحصر في أن مثل هذه المبادرات أحادية الجانب تتعارض مع بعض القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ومع الاتفاقيات التي جرى التوصّل إليها بين الطرفين، والتي تحظر على نحوٍ صريحٍ مثل هذا التصرف من قبل أيٍّ من الطرفين. ومن الممكن أن تنطوي هذه الفرضية القانونية على آثارٍ محدودة بالنسبة لبعض الدول، وذلك بالنظر إلى الإحباط الكبير الذي ينتابها من المأزق الذي انتهت إليه المفاوضات وما يرونه من إقدام إسرائيل على انتهاك الحظر المفروض على تنفيذ الخطوات الأحادية الجانب، ولا سيما من خلال أعمال البناء في المستوطنات.

تتمثل المشكلة الجوهرية في أن تيسير المُضيّ في هذه المبادرة الأحادية الجانب والدراماتيكية قد يهدّد أيّ إمكانية للعودة إلى طاولة المفاوضات في المستقبل المنظور، ويمكّن أولئك الذين يرغبون في تجنّب الدخول في حوارٍ ومصالحةٍ أصيلة ويقوّي شوكتهم. فإذا كانت السنوات العشرون الأخيرة شهدت مباشرة المفاوضات بين الطرفين أو قيام الجدل بينهما حول الأسباب التي لم يتفاوضا من أجلها، فمن المحتمل أن يشكّل اعتراف الأمم المتحدة بالإعلان عن دولة فلسطين – وخصوصًا إذا ما تمّ تقديمه على أنه بديل عن المفاوضات – اللحظة التي ينقضي فيها مسار المفاوضات.

ويرى البعض أن خيار المفاوضات يعتبر ميتًا أصلاً ولا يمكن دبّ الحياة فيه من خلال هذا الافتراض. ولكن بالنسبة للكثيرين الذين ما زالوا يؤمنون بأنه لا يمكن إيجاد حلٍّ للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني في نهاية المطاف إلا عبر التوصل إلى اتفاقيةٍ تُنهيه و تضع حدًّا له، فإن توجّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة ينطوي على آثارٍ إشكالية. ولا يعود السبب وراء ذلك بالضرورة إلى أن هذا التوجه يقوّض إمكانية إطلاق المباحثات ذات المعنى على المدى القريب – وهي احتمالية يبدي الكثيرون تشكّكهم فيها – وإنما لأنها تجعل من مهمة المحافظة على إطار المفاوضات في المستقبل مهمةً أصعب بكثير.

وبالطبع، يمكن للمرء أن يتصوّر أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة سوف يفضي في نهاية الأمر إلى الشروع في مفاوضاتٍ بين دولةٍ ودولة، بمعنى بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ومع ذلك، فهناك من الأسباب ما يدعو للقلق من أن الأثر المباشر الذي سيترتّب على هذه المفاوضات يكمن في أنه سيعزز الإقدام على تنفيذ المزيد من الإجراءات أحادية الجانب مع ما تستتبعه من ردود الفعل بشأنها، وهو ما قد يُفضي إلى استفحال النزاع القائم والاستقطاب بين الجانبين على حساب خيار المفاوضات.

الجوانب القانونية والعملية: من ناحيةٍ رسمية، ليس من ضمن مهامّ الأمم المتحدة أن تمنح الاعتراف للدول الأخرى. وفضلاً عن ذلك، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تُنشئ دولاً من وجهة النظر القانونية. فالدول تُقام بناءً على الامتثال العملي بمعايير قانونيةٍ محددة، على نحو ما تقبله وتقرّ به أقرانها من الدول السيادية. وبالفعل، ما تزال أسئلة مهمة قائمةً حول ما إذا كانت فلسطين تستوفي هذه المعايير أم لا، خاصةً ما يرتبط منها بضرورة توفُّر السيطرة الحكومية الناجعة والمستقلة. ولكن هذه الاعتبارات القانونية قد لا تحول بين العديد من الدول في الجمعية العامة (بصفتها جهازًا سياسيًا، وليس قانونيًا) وبين السعي بمجموعها إلى التأكيد على هذا الاعتراف، تمامًا كما كان عليه الحال حينما لم تُمنَع عدة دول من منح هذا الاعتراف بصورةٍ فردية.

ويتجاوز الوقوف على جميع الآثار التي يُحتمل أن تنجم عن هذا التطوّر، سواء أكانت قانونيةً أم لا، نطاق هذه الورقة، ولكن من الجدير الخروج بعددٍ من الملاحظات في هذا المقام. فبادئ ذي بدء، قد لا تفي الآثار الفعلية التي يخلّفها الاعتراف بالإعلان عن قيام دولة فلسطين بالتوقعات التي يعوّلها الفلسطينيون عليه في هذه الآونة على الأقل. وقد يتمثل أحد الآثار المباشرة في أن تلك الدول التي تؤيد القرار قد تسعى إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع فلسطين، أو الدخول في ترتيبات معاهداتٍ ثنائيةٍ معها، أو منح الحصانة السيادية فلسطين والحصانة الدبلوماسية لممثليها، وذلك على خلاف الاتفاقيات الإسرائيلية–الفلسطينية.

ومن الممكن كذلك، بعد استصدار هذا القرار، أن يصرّ الجانب الفلسطيني على وجوب معاملته بصفته دولةً حتى من قبل تلك الدول التي تمتنع عن تأييد القرار المذكور، ولا سيما إسرائيل والولايات المتحدة. ومن غير المحتمل أن تتنازل هاتان الدولتان عن أيّ مزايا سياديةٍ جديدةٍ للسلطة الفلسطينية بالنظر إلى المعارضة التي تبديانها لمنح الاعتراف بالإعلان عن إقامة دولة فلسطين. وقد يشهد النزاع

قد يغيّر الاعتراف الذي تمنحه الأمم المتحدة للإعلان عن إقامة دولة فلسطين من مفردات النزاع القائم، حيث يتوجّه المتحدثون الرسميون الفلسطينيون إلى توظيف مصطلحاتٍ من قبيل "التواصل الإقليمي"، و"الاستقلال السياسي" و"الدفاع عن النفس"، وهي مصطلحاتٌ يقتبسونها من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد القانونية السائدة بين الدول. بَيْد أن الفرق الحقيقيّ الذي يؤديه هذا الأمر غير واضح، لأن العديد من المبادئ الجوهرية التي يضعها الميثاق المذكور لتنظيم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى القواعد القانونية الدولية الأخرى، ترتبط في أصلها بالسياق الإسرائيلي-الفلسطيني (وتخضع للنقاش فيه)، على الرغم من أن ذلك يأتي في صيغةٍ معدلةٍ على نحوٍ ما.

الناشئ عن هذه المعضلة، من جملة أمور، المزيد من التعقيد، بل إنه قد يزعزع آليات التعاون الحالية، مثلما هو الحال في مجالاتٍ حساسةٍ كالأمن وإدارة قطاع المياه، والتي يجري تسييرها بموجب ترتيبات الحكم الذاتي التي تنصّ عليها اتفاقيات أوسلو.

وقد تسعى فلسطين كذلك إلى الحصول على العضوية في مختلف الأجهزة المُنشَأة بموجب معاهداتٍ وفي أجهزة الأمم المتحدة التي لا تخضع العضوية فيها لاشتراط مصادقة مجلس الأمن. وتمنح العضوية في بعض هذه الأجهزة فلسطينَ حقوقًا إضافية، ولو على الورق على أقل تقدير، كما تسمح لها بتدويل النزاع من خلال تمكين الفلسطينيين من وضع بعض القضايا على جدول أعمال آليات المنازعات في هذه المؤسسات، دون طرحها على طاولة المفاوضات.

وفي الواقع، يرتبط أحد الآثار المباشرة وبعيدة المدى التي قد تترتّب على اعتراف الأمم المتحدة على الإعلان عن إقامة دولة فلسطين بالمحكمة الجنائية الدولية. فقد سبق أن تقدّم الفلسطينيون بطلبٍ إلى المدعي العام في هذه المحكمة، يعلنون فيها قبولهم باختصاص المحكمة، وهي إمكانيةٌ يحصرها النظام الأساسي للمحكمة في الدول ذات السيادة. وقد يقلب اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين الموازين لصالح منح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم الذي ادُّعِيَ ارتكابُها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو سوف يشجع الفلسطينيين على المُضيّ قدمًا في هذا المسعى. ولكن فشل هذا النوع من توظيف المحكمة الجنائية الدولية، بالنظر إلى المخاطر العالية المتمثلة بتسييس القضية والنتائج القاسية المترتّبة عليه، قد لا تتسبّب في قطع العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل إنها قد تهدّد مصداقية مؤسسةٍ قانونيةٍ دوليةٍ وسمعتها، ناهيك عن علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة. وقد تجد هذه المحكمة، التي تُعَدُّ جهازًا قضائيًا حديثًا نسبيًا، نفسها متورطةً في السياسة المريرة التي تَسِم الشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية، وتتحوّل إلى مغناطيسٍ يستقطب جدلاً مماثلاً في مناطق أخرى تشهد النزاعات حول العالم.

وفضلاً عمّا تقدم، فقد يغيّر الاعتراف الذي تمنحه الأمم المتحدة للإعلان عن إقامة دولة فلسطين من مفردات النزاع القائم، حيث يتوجّه المتحدثون الرسميون الفلسطينيون إلى توظيف مصطلحاتٍ من قبيل "التواصل الإقليمي"، و"الاستقلال السياسي" و"الدفاع عن النفس"، وهي مصطلحاتٌ يقتبسونها من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد القانونية السائدة بين الدول. بَيْد أن الفرق الحقيقيّ الذي يؤديه هذا الأمر غير واضح، لأن العديد من المبادئ الجوهرية التي يضعها الميثاق المذكور لتنظيم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى القواعد القانونية الدولية الأخرى، ترتبط في أصلها بالسياق الإسرائيلي-الفلسطيني (وتخضع للنقاش فيه)، على الرغم من أن ذلك يأتي في صيغةٍ معدلةٍ على نحوٍ ما.

ومن الأهمية أن نلاحظ، في هذا المقام، أن إحدى النتائج التي ستترتّب على اعتراف الأمم المتحدة بإعلان دولة فلسطين، بحسب ما أثاره معلّقون كُثر، تتمثل في أن هذا الاعتراف لا يتماشى مع المبدأ القانونيّ العرفيّ. فقد افترض البعض أن الوضع القانوني لإسرائيل سوف يتحول، من وجهة نظرٍ دولية، من "الدولة القائمة بالاحتلال" إلى "دولة غازية" بمجرد حصول فلسطين على الاعتراف بقيام دولتها في الأمم المتحدة، وهو ما يستوجب انسحاب القوات الإسرائيلية على الفور من الأراضي الفلسطينية في ظل غياب اتفاقية يجري التوصل إليها من خلال المفاوضات.

ولكن لا يُعتبر هذا الأمر صحيحًا من الناحية القانونية. فمن

وجهة نظر تلك الدول التي تعترف بفلسطين، سوف يجري اعتبار أن إسرائيل – من المنظور القانوني – تقوم باحتلال الإقليم الفلسطيني السيادي، ولكن هذا الأمر لا يغيّر في جوهره الوضع القانوني الذي تتمتّع به إسرائيل. ففي الواقع، يمثل الاحتلال حالةً اشتملت في تاريخها على فرض السيطرة الأجنبية على إقليمٍ يحظى بالسيادة، وليس على الظروف المعقدة والفريدة التي نراها في الحالة الفلسطينية.

وحتى بعد الاعتراف بدولة فلسطين، فسوف تواصل إسرائيل التأكيد – وذلك ليس دون أساسٍ قانونيٍّ أو تدبيرٍ يحظى بتأييدٍ دوليّ – على أن انسحابها من إقليم الضفة الغربية سوف يستدعي التوصّل إلى تسويةٍ تفاوضيةٍ تستوعب المصالح المشروعة لكلا الجانبين. وما يمكن أن يتغيّر لا يكمن في الوضع القانوني لإسرائيل في الضفة الغربية، كما نستعرض ذلك في الفقرات التالية، وإنما في التكاليف السياسية التي تنشأ عن استمرار تواجد إسرائيل في هذا الإقليم.

نزع الصفة الشرعية عن إسرائيل وعزلها: لا تستطيع الجمعية العامة أن تجبر الدول على تبنّي عقوبات أو تدابير عقابيةٍ أخرى ضد إسرائيل. ومع ذلك، فمن المحتمل تفعيل الجهود التي تستهدف نزع غطاء الشرعية عن إسرائيل أو عزلها من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء، وذلك تحت مظلة قرارٍ يرحّب بالمبادرة الفلسطينية أحادية الجانب. وفي هذا السياق، قد يساعد القرار الذي لا يتوانى عن احتضان المصالح والطموحات الفلسطينية، ويُغفِل المخاوف الإسرائيلية، على مساندة الجهود الحالية التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهو ما يغذّي شعور إسرائيل بالضعف وبحالتها الدفاعية بصفة عامة.

وفي هذا السياق، تعتقد بعض الدول في المجتمع الدولي أن هذا النوع من الضغوط والعزل يستطيع، دون غيره، أن يفرض على إسرائيل الإقدام على تنازلات ذات معنى. ولكن تاريخ النزاع القائم، والنظرة المتمعّنة في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، يحملان إشاراتٍ في الاتجاه المغاير. فعلى وجه العموم، دفع الشعور بالعداوة الدولية، وليس فهمُها، بإسرائيل إلى التعنّت والتصلّب في مواقفها وتعزيز مواقف أولئك الذين يعارضون التسوية، كما أسهم في إقناع الإسرائيليين بأن دولتهم لا تستطيع الاعتماد على أحد، وإنما على نفسها.

العنف: هناك إشاراتٌ متزايدةٌ حول احتمال اندلاع أعمال العنف من جانب الفلسطينيين على المدى القريب، حيث يتوقّع بعض المحللين أن تتفجّر "انتفاضة ثالثة". ويصبّ في هذا الاتجاه تأثير الربيع العربي، والطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات واحتمال وقْف التعاون الأمني بين إسرائيل والفلسطينيين (في أعقاب الاتفاق بين حركتيّ فتح وحماس واحتمال تعليق المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية). وعلاوةً على ذلك، تحظى مبادرات العصيان المدنيّ التي أطلقها الفلسطينيون بقدرٍ متعاظمٍ من التأييد الشعبيّ والسياسيّ، وهي مبادراتٌ كانت تتطوّر في تاريخ العلاقات الإسرائيلية–الفلسطينية إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ بين الجانبين. وفي المقابل، هناك عوامل مخفّفة، منها على وجه الخصوص التحسّن الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية والآثار التي ما يزال قطاع غزة يعاني منها في أعقاب الحرب الأخيرة التي شنّتها إسرائيل عليه، وهو ما يدفع بالكثير من الفلسطينيين إلى الإحجام عن العودة إلى العنف.

ويثور الجدل حول الأثر الذي قد يخلّفه اعتراف الأمم المتحدة بالإعلان عن إقامة دولة فلسطين على هذا المسار. فمن جانب، قد يدفع الإنجاز الرمزي الذي يمكن أن يحققه الفلسطينيون في نيويورك، والذي لا يرقى إلى إقامة الدولة على أرض الواقع، بالإحباط في أوساط الفلسطينيين إلى حافة الانفجار العنيف. ومن جانبٍ آخر، قد تتسبّب المبادرة الفلسطينية، إذا ما جرى إحباطُها وعوْقُها في الأمم المتحدة، في إفراز شعورٍ بأن العنف هو البديل الوحيد المتاح لهم.

ومن هذا الجانب، يبدو أن خطر اندلاع أعمال العنف – الذي شكّل معْلمًا من معالم الواقع الإسرائيلي–الفلسطيني على الدوام – لا يرتبط في جانبٍ كبيرٍ منه بالتصويت في نيويورك، وإنما بالجوّ السائد في المنطقة في هذه المرحلة، وبتراجع المصلحة المشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية في المحافظة على التهدئة والشعور بأن إمكانية تحسن الأوضاع على أرض الواقع أمسى ضئيلاً، في أحسن الأحوال، أو لا يمكن تحقيقه في أسوئها.

ردة فعل الولايات المتحدة وإسرائيل: من بين التبعات المحتملة الأخرى التي قد تتمخض عن المبادرة التي سيطرحها الفلسطينيين في الأمم المتحدة، بحسب معالمها الحالية، أن يطرأ تدهورٌ جسيمٌ على العلاقات الأميركية–الفلسطينية والعلاقات الإسرائيلية–الفلسطينية. وحتى لو لم يصمد الاتفاق الذي أُبرم بين حركتيّ

قد يصبّ الضغط السياسي والشعور العام في إسرائيل في صالح اتخاذ تدابير مضادة. ومن المشكوك فيه أن تقْدم إسرائيل على خطوةٍ من قبيل ضم الكتل الاستيطانية – وهي خطوةً يرجّح أن يعارضها المجتمع الدولي، بما فيها الولايات المتحدة، بشدة. ولكن للمرء أن يتصور أن تقدم إسرائيل على اتخاذ بعض الإجراءات المهمة، من قبيل احتجاز إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية وتقليص التعاون معها وسحب المزايا من الشخصيات المهمة الفلسطينية وتصعيد الإجراءات الأمنية.

وقد تسهم مجمل الآثار التي تفرزها هذه التدابير، والتي يثيرها التصويت على الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، في تدهور العلاقات بصورةٍ لا يمكن التنبّؤ بها.

فتح وحماس أو طرأ تأخيرٌ على تنفيذه، يبدو أن من المرجَّح أن نجاح المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة سينطوي على خطورة تعليق الدعم والمساعدات المالية التي يقدّمها الكونغرس الأميركي للسلطة الفلسطينية. وبالفعل، فهناك من الإشارات التي تدلّ على أن الكونغرس يعمل على تهيئة نفسه للإقدام على ردّة فعلٍ قاسيةٍ تجاه أي نجاحٍ يسجّله الفلسطينيون في الأمم المتحدة. وقد تجد الإدارة الأميركية نفسها مُضطرةً كذلك إلى التعبير عن عدم رضاها عن توجّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة بصورة مادية، بحيث تقلّص علاقاتها مع رام الله على نحوٍ ملموس.

وفضلاً عن ذلك، فقد يصبّ الضغط السياسي والشعور العام في إسرائيل في صالح اتخاذ تدابير مضادة. ومن المشكوك فيه أن تقْدم إسرائيل على خطوةٍ من قبيل ضم الكتل الاستيطانية – وهي خطوةً يرجّح أن يعارضها المجتمع الدولي، بما فيها الولايات المتحدة، بشدة. ولكن للمرء أن يتصور أن تقدم إسرائيل على اتخاذ بعض الإجراءات المهمة، من قبيل احتجاز إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية وتقليص التعاون معها وسحب المزايا من الشخصيات المهمة الفلسطينية وتصعيد الإجراءات الأمنية.

وقد تسهم مجمل الآثار التي تفرزها هذه التدابير، والتي يثيرها التصويت على الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، في تدهور العلاقات بصورةٍ لا يمكن التنبّؤ بها، وهو ما يتسبّب في تعميق الهوّة بين الجانبين وشعبيهما، ويعزّز من شوكة المتطرفين بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويزيد من التعقيدات التي تواجهها الجهود التي تُبذل في سبيل إعادة الاستقرار إلى الوضع.

الآثار الإيجابية: وفضلاً عمّا تقدم، لا يخلو قرار الأمم المتحدة الذي يؤيّد الإعلان عن إقامة دولة فلسطين من آثارٍ إيجابية، خصوصًا إذا ما جرت صياغته بصورةٍ متوازنةٍ لا يشوبها التحريض بين الطرفين أو إلهاب مشاعرهما. وللمرء أن يفترض، وفي هذا السياق، تحديد ثلاثة اتجاهات مقابلة، دون التقليل بالضرورة من شأن العوامل السلبية التي تطرّقنا إليها أعلاه.

ففي المقام الأول، تشير التغيرات التي تشهدها المنطقة إلى تمكّن القوى الإسلامية، التي يرفض عددٌ كبيرٌ منها مبدأ حلّ الدولتين، وتعزُّز مواقفها بصورةٍ تدريجية ومتصاعدة. وقد يُنظر إلى الإقرار الدوليّ والعربيّ الواسع لحلٍّ يرسِّم الحدود الخارجية للمطالب الفلسطينية من ناحية رؤية الدولتين باعتباره عاملاً يسكّن التوجهات الرافضة التي تبديها الحركات الإسلامية ويخفف من حدّتها.

وليست الاحتجاجات الشعبية التي خاضها العرب والفلسطينيون لإحياء ذكرى النكبة – التي أعقبت إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ – سوى مثالاً واحدًا على أن الرفض الذي يتنامى في قوّته ومدّه ما يزال يشكّل معلمًا بارزًا من معالم الخطاب العربي والفلسطيني. ومن شأن الخطورة التي يولّدها الشعور العربي الذي يلتفّ حول هذا الموقف ويعضّده ويولّد الاحتجاجات الشعبية التي تحتكم إلى العنف ضد وجود إسرائيل نفسه تقويض دعائم الاستقرار وتقويض شرعية إطار حلّ الدولتين من جذوره.

وفي هذا السياق، فقد يساعد "الانتصار" الذي يحقّقه الفلسطينيون في الأمم المتحدة، والذي يضع النزاع والحلّ المتصل به ضمن "حدود العام ١٩٦٧" على وقف هذا المدّ، بما يحفظ مشروعية الهدف من إقامة دولتين لشعبين وأهمية القوى الفلسطينية البراغماتية. وفي المقابل، فقد لا تدفع الهزيمة النكراء التي يمكن أن تلحق بالفلسطينيين في نيويورك بهم بالضرورة إلى الإحجام عن

ويبدو أن القرار الذي يتضمّن، من جملة أمور، المصادقة على الهدف الرامي إلى إنهاء النزاع بناءً على رؤية حل الدولتين، أو القرار الذي يساند مبادرة السلام العربية أو يدين الإرهاب بصورة صريحة متوافقًا مع معايير حركة فتح، ولكنه سوف يضع حركة حماس في مأزقٍ في ذات الوقت. وقد تختار حماس، في سياق ردّها على هذا الوضع، النأْي بنفسها عن هذا القرار، وهو ما يترك حركة فتح تحصد المزايا السياسية التي يأتي بها النجاح الدبلوماسيّ الفلسطيني وحدها. وعلى خلاف ذلك، سوف تقاوم حماس المعارضة التي تثور في وجه هذا القرار، وهو ما يتسبّب في بروز انشقاقاتٍ في موقفها الأيديولوجي.

العودة إلى طاولة المفاوضات – كما يأمل البعض من أعضاء الأسرة الدولية – بل إن ذلك قد يعزّز موقف المتطرفين في قولهم بأن عقودًا طويلةً من الدبلوماسية الجوفاء حول مبدأ حلّ الدولتين باتت تشكّل إستراتيجيةً خاسرة.

وفي المقام الثاني، قد ينطوي قرار الأمم المتحدة، إذا ما قُدِّر له أن يُعَد ويُصاغ بالطريقة المناسبة، على تحدٍّ إستراتيجيٍّ أمام حركة حماس، ولا سيما إذا ما اعتمد هذا القرار بعد تشكيل حكومة حماس–فتح التوافقية. فمن جهة، سوف يُنظر إلى نجاح الفلسطينيين في الأمم المتحدة بمثابة إنجازٍ معتبرٍ تستحق القيادة الفلسطينية عليه التقدير والثناء. ومن جهةٍ أخرى، قد يشتمل القرار – حتى لو كانت بنوده لا تحظى بالقبول لدى الولايات المتحدة وإسرائيل – على تنازلاتٍ سوف تجد حركة حماس، على وجه التحديد، صعوبةً في تأويلها وتفسيرها.

ويبدو أن القرار الذي يتضمّن، من جملة أمور، المصادقة على الهدف الرامي إلى إنهاء النزاع بناءً على رؤية حل الدولتين، أو القرار الذي يساند مبادرة السلام العربية أو يدين الإرهاب بصورةٍ صريحةٍ متوافقًا مع معايير حركة فتح، ولكنه سوف يضع حركة حماس في مأزقٍ في ذات الوقت. وقد تختار حماس، في سياق ردّها على هذا الوضع، النأْي بنفسها عن هذا القرار، وهو ما يترك حركة فتح تحصد المزايا السياسية التي يأتي بها النجاح الدبلوماسيّ الفلسطيني وحدها. وعلى خلاف ذلك، سوف تقاوم حماس المعارضة التي تثور في وجه هذا القرار، وهو ما يتسبّب في بروز انشقاقاتٍ في موقفها الأيديولوجي. وقد يُنظر إلى أي من هذين السيناريوهين على أنهما يعودان بالفائدة على مؤيّدي القوى التي تتسم بقدرٍ أكبر من الاعتدال والعَمَلانية.

ويحظى هذا التفسير بأهميةٍ خاصةٍ في ضوء احتمال تنظيم الانتخابات الفلسطينية خلال هذه السنة. فإذا ما استطاع الرئيس محمود عباس تحقيق النجاح في الأمم المتحدة، أو حتى ترجمة تهديده بالتوجه إلى الأمم المتحدة، إلى مكتسباتٍ فلسطينيةٍ محددة، فمن شأن ذلك تعزيز شعبية حركة فتح في أوساط الناخبين الفلسطينيين في السباق الانتخابي.

وتثير الفائدة الثالثة التي قد تتأتّى عن القرار المنظور قدرًا أكبر من الجدل، حيث يفترض البعض بأن الاعتراف بدولة فلسطين، حتى لو جاء خارج سياق الاتفاقية التي يتمّ التوصل إليها من خلال المفاوضات، سوف يخلق واقعًا يسهم، من الناحية العملية، في تعزيز إطار حلّ الدولتين. ووفقًا لوجهة النظر هذه، فسوف يعزّز نشوء الدولة الفلسطينية التي تحظى بالاعتراف مسار حل الدولتين ويمكّن النزاع من اكتساب طابع النزاع المحدود الذي لا يثور حوله الكثير من الجدل بين دولةٍ ودولة. كما أن منح الفلسطينيين الاعتراف بدولتهم، وفق هذه الوجهة، سوف يقوّض مشروعية المطالبات الفلسطينية بعودة اللاجئين إلى إسرائيل ويقلّص من المخاوف الديمغرافية التي تتذرع بها إسرائيل ويُضعِف حجية المطالبة بدولةٍ ثنائية القومية.

وتوصي وجهة النظر المذكورة بمصادقة الولايات المتحدة وإسرائيل على المبادرة الفلسطينية، ضمن محدداتٍ معينةٍ على أقل تقدير – وهو ما يمثل خيارًا سياساتيًا تفضّله بعض معاهد الأبحاث وبعض النقّاد. وقد تأتي هذه المصادقة على شكل قرارٍ يصدر عن مجلس الأمن وتسانده الولايات المتحدة، بحيث يمنح الاعتراف بفلسطين باعتباره جزءًا من رزمةٍ سياسيةٍ شاملة تتضمن الدعوة إلى استئناف المفاوضات بناءً على إطار "دولتين لشعبين".

وعلى الرغم من المزايا المفترضة التي يفرزها هذا التوجّه، فإن العقبات السياسية والمواقف المعلَنة أصلاً تجعل من الصعب على المرء أن يتصوّر أن تسير الولايات المتحدة، ناهيك عن إسرائيل، في هذا الاتجاه. وقد تثور التساؤلات حول بعض التفسيرات التي

يجري سوْقها لبيان رُجحان كفّة هذا النموذج، إلى جانب التساؤل القائم حول جدواه السياسية. فلسببٍ واحد، ما يمكن أن يُنظر إليه على أنه بمثابة احتلال إسرائيلي لدولة سيادية تحظى بالاعتراف يمكن أن يشدّ الانتباه الدولي إلى النزاع القائم، وليس إلى ناحية وضع حدٍّ له. ولسببٍ آخر، قد لا تبدي فلسطين والدول التي تؤيّدها، بعد منحِها الاعتراف بالإعلان عن دولتها، الموافقة، ولو بصورةٍ غير مباشرةٍ، على مجموعةٍ من الشروط التي دأبت إسرائيل على اعتبارها ضروريةً لتمكينها من الانسحاب، بما يشمله ذلك من نزع الأسلحة وبقاء إسرائيل طويل الأمد في منطقة الأغوار. وبالفعل، فقد يفضي التسليم بسيادة فلسطين خارج سياق الاتفاقية، التي يجري التوصل إليها من خلال المفاوضات، إلى تعزيز موقف أولئك الفلسطينيين الذين يدعون إلى تبنّي مواقف متطرفة لا تتسم بالمرونة تجاه إسرائيل، وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق التنازلات المطلوبة للتوصل إلى مثل هذه الاتفاقية.

وعلى سبيل الإجمال، فبينما يمكن أن ينطوي القرار المصوغ بالطريقة المناسبة، والذي يمنح الاعتراف لإقامة دولة فلسطين، على مزايا ماديةٍ محددةٍ بالنسبة لمن يؤيدون إطار حل الدولتين، فمن غير المرجح أن يحظى هذا القرار بدعم الولايات المتحدة أو إسرائيل. ولا يحتاج هذا القرار إلى مساندة هاتين الدولتين لكي تتحقق بعض المزايا المحتملة التي يفرزها. وعدا عن القيود السياسية التي ستحول على الأرجح دون موافقة الولايات المتحدة وإسرائيل على الاعتراف بالإعلان عن دولة فلسطين خارج إطار عملية المفاوضات، فإن القلق سوف يعتري إسرائيل حول ما إذا يمكن التفاوض حول المبادئ والترتيبات الجوهرية التي طالما اعتُبِرت مركزيةً بالنسبة لدعم السيادة الفلسطينية وتكريسها بعد منح الاعتراف لها لإقامة دولتها.

الخيارات السياساتية المتاحة أمام الولايات المتحدة

تمثل المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة، بالنسبة للولايات المتحدة، تحديًا على عدة مستويات. فمن الناحية السياساتية، يبدو أن موقف الولايات المتحدة تحرّكه وجهةُ نظرٍ تقول بأن الخطوات الأحادية الجانب التي يقدم عليها الفلسطينيون في الأمم المتحدة سوف تتسبّب في تقويض إطار حل الدولتين، وتَخُفّ خيار المفاوضات بالمخاطر وتعزل الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

ضم المستوطنات: ورقة تلوح بها إسرائيل.

وقد أوضح الرئيس أوباما هذه المخاوف الأميركية في العديد من المناسبات، منها مثلاً المؤتمر الصحافي الذي عقده مع رئيس الوزراء البريطاني، دافيد كاميرون:

إنني أعتقد بقوةٍ أن توجّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة، وليس إلى مسار الجلوس والتفاوض مع الإسرائيليين يُعتبر خطأً، وهو لا يخدم مصالح الشعب الفلسطيني، ولن يحقق الهدف الذين يرمون إليه بإقامة الدولة الفلسطينية. وسوف تواصل الولايات المتحدة الإدلاء بهذا الموقف في الأمم المتحدة وفي مختلف اللقاءات التي تعقدها في جميع أنحاء العالم.

ولا يُنظر إلى المناورة الفلسطينية في الأمم المتحدة على أنها تشكّل تحديًا سياساتيًا أمام الجهود التي تستهدف إحياء عملية السلام فحسب، بل تعتبر تحديًا كذلك أمام قيادة الولايات المتحدة في الشؤون الإسرائيلية–الفلسطينية، وأمام العلاقات التي تتمتع بها الولايات المتحدة مع دول المنطقة وتأثيرها فيها. وفي هذا السياق، لا يهدّد سعي الفلسطينيين إلى نيْل الاعتراف بالإعلان عن دولتهم من خلال الأمم المتحدة بإفراز قدرٍ أكبر من التوتّر على العلاقات الأميركية–الفلسطينية فحسب، بل على العلاقات المتوتّرة أصلاً (في بعض المجالات على الأقل) بين واشنطن والقدس. ولا يقتصر السبب في ذلك على الولايات المتحدة التي قد تسعى إلى التخفيف من الضغط الذي يولّده استحقاق أيلول عن طريق حثّ إسرائيل على تقديم تنازلاتٍ لا يبدي ائتلاف حكومة نتنياهو أي استعداد لتقديمها. ومن الأسباب الأخرى التي تقف وراء هذا الأمر أن المبادرة الفلسطينية برمّتها قد تهدد بوضع المساندة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل في مواجهةٍ مع الدعم الذي تبديه لتطلّعات الشعوب في أماكن أخرى في هذه المنطقة.

ويواجه الرئيس أوباما، الذي عبّر عن أمله أمام الأمم المتحدة

وإذا كان النقاش الذي دار خلال شهر شباط الماضي في مجلس الأمن حول القرار المتعلق بالمستوطنات يحمل أية دلالة، فهو يشير إلى أن الولايات المتحدة تواجه تحديًا جسيمًا، بحيث لم تَعُدْ إمكانية تعرّضها للعزلة في الأمم المتحدة مرةً أخرى دون أساس (على الرغم من احتمال المبالغة في التبعات السياسية التي قد تتمخّض عن هذه العزلة). ولكن الرهانات أعلى بكثير هذه المرة، تمامًا كما هو حال الغموض الذي يلفّها، ولا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالفوائد التي تستتبعها المبادرة الفلسطينية.

خلال السنة الماضية بأن يجري الترحيب بفلسطين كدولةٍ عضو فيها، في هذه الآونة إمكانية تملي عليه إحباط هذه النتيجة ووأدها في مهدها. ولا يتمحور السؤال الذي يدور في أروقة الإدارة الأميركية حول ما إذا كان من الواجب معارضة المبادرة الفلسطينية، وإنما حول ماهية أفضل طريقة لإبداء هذه المعارضة. ونحن نخرج بالملاحظات التي نوردها في هذه الجزئية من الورقة ضمن سياق هذا الموقف السياساتي. ويظهر للمرء أن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تركّز في هذه المرحلة على محاولة تجنيد الدول الأوروبية وغيرها من الدول لمساعدتها على إحباط المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة أو على إقناع القيادة الفلسطينية بالتخلي عنها. ويبدو أن الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة تركّز الآن على تقييم ما إذا كان أحد هذين المسارين يُعتبر مجديًا في مسعاها، وما الذي يمكن أن يحققه هذان المساران من ناحيةٍ معقولة. وكما هو الأمر في كثير من الحالات، فقد تجد الإدارة الأميركية نفسها تخوض في غمار جدالٍ حتى اللحظة الأخيرة حول ما إذا كان من الأفضل لها أن تسدّد التكاليف التي ستترتّب على استخدام حق النقض، سواء أكانت هذه التكاليف فعلية أم نظرية، أم التكاليف الناشئة عن التنازلات التي تراها ضرورية لتجنّبها.

وإذا كان النقاش الذي دار خلال شهر شباط الماضي في مجلس الأمن حول القرار المتعلق بالمستوطنات يحمل أية دلالةٍ، فهو يشير إلى أن الولايات المتحدة تواجه تحديًا جسيمًا، بحيث لم تَعُدْ إمكانية تعرّضها للعزلة في الأمم المتحدة مرةً أخرى دون أساس (على الرغم من احتمال المبالغة في التبعات السياسية التي قد تتمخّض عن هذه العزلة). ولكن الرهانات أعلى بكثيرٍ هذه المرة، تمامًا كما هو حال الغموض الذي يلفّها، ولا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالفوائد التي تستتبعها المبادرة الفلسطينية.

وعلى نقيض المستوطنات، التي تعتبر السياسة الدولية ثابتةً وراسخةً بشأنها، فإن الفكرة التي تقول باعتراف الأمم المتحدة بإعلان الدولة الفلسطينية تولّد تعاطفًا قويًا مع القضية الفلسطينية على خلاف المواقف الدولية التقليدية، بما يشمله ذلك من تقديم الدعم والمساندة للمفاوضات وللاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وفضلاً عن ذلك، فقد تولّد الآثار غير المسبوقة التي تترتّب عن الاعتراف بالإعلان عن قيام دولة فلسطين، ناهيك عن الخطر الذي يمثله بإثارة ردّة فعلٍ سلبيةٍ أو حتى عنيفةٍ في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، القلق لدى الكثير من الدول. وعلى وجه الإجمال، تملك الولايات المتحدة فرصةً معقولةً لإقناع (أو إغراء) بعض الدول المهمة الأخرى على الأقل بألا تترك الأمر لواشنطن وحدها في معارضة أجندة الفلسطينيين في الأمم المتحدة.

وبالنسبة للفلسطينيين أنفسهم، ففي الوقت الذي تتضح فيه دوافعهم في مساندة مبادرتهم في الأمم المتحدة (أنظر القسم الثاني من هذه الورقة)، فهناك كذلك من الشخصيات الفلسطينية البارزة التي تثير التساؤلات حول الحكمة المتوخّاة من هذا التوجه، وتعبّر عن قلقها من أن يفضي في نهاية المطاف إلى انتصار يستتبع خسائر باهظة الثمن. وقد تتعزّز المخاوف الناجمة عن التوقعات التي لا يمكن التحكم بها وأعمال العنف وانتقام الولايات المتحدة أو إسرائيل. ومع اقتراب شهر أيلول وتكشُّف المخاطر التي تواكبه، فمن المحتمل أن يسعى بعض أعضاء القيادة الفلسطينية إلى تجنّب مواجهةٍ وشيكةٍ لا يمكن استبعادها. وفي الواقع، لن تكون هذه هي المرة الأولى التي يسعى فيها الجانب الفلسطيني إلى تحويل سياسة حافة الهاوية في الأمم المتحدة إلى مكاسب في موقعٍ آخر. فبالنسبة للولايات المتحدة، قد يستتبع تحويل القيادة الفلسطينية عن توجّهها إلى الأمم المتحدة تكلفةً باهظة، وهو مع ذلك يشكل خيارًا يستحق

ومع اقتراب شهر أيلول، فقد يخشى الجانبان من التداعيات التي يفرزها تصويت الأمم المتحدة وقد تتملكهما الرغبة في التفكير بماهية القرارات والتنازلات التي قد يتوجب عليهما الإقدام عليها بغية تفادي تلك التداعيات. وسوف يواصل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون، على الملأ، التأكيد على أنهم لا يمانعون استئناف المفاوضات، وعلى أن الجانب الآخر هو جعل الأمم المتحدة خيارًا ذا صلة. ومع ذلك، فما تزال إعادة الطرفين إلى المفاوضات من الناحية العملية تشكّل تحديًا كبيرًا.

تظهر مسألتان مادّيتان أوّليتان في هذا المقام، أولهما إصرار الفلسطينيين على أن تستند المفاوضات إلى حدود العام ١٩٦٧، بالإضافة إلى تبادلٍ متّفقٍ عليه للأراضي وتجميدٍ شاملٍ للاستيطان. وتتمثل المسألة الثانية في إصرارِ إسرائيل على أنها لن تتفاوضَ مع حكومةٍ تشكل حركة حماس، التي تُحجم عن تعديل مواقفها، طرفاً فيها.

النظر والدراسة.

هناك عدة ميادين متاحةٌ لتعزيز السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في هذه الآونة للتعامل مع المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة، بحيث ينفرد كل ميدان منها بميزاته وجوانب قصوره.

تسخير المعارضة المبدئية: قد ينطوي أحد التوجّهات المحدودة المتاحة في هذا المضمار على الشروع في حشد الدعم والتأثير في السياسات، ولا سيما في أوساط الدول الأوروبية، لإقناعها بمناهضة القرار الفلسطيني. وعلى خلاف البدائل الأخرى التي يتعين أخذها في الحسبان فيما يلي هذا التحرك، فلن تسعى الولايات وفقًا لهذا الخيار إلى "شراء" المعارضة لتصويت الأمم المتحدة من خلال أي تنازلٍ أو مبادرةٍ سياساتيةٍ تطرحها هي. بل لن تزيد الولايات المتحدة عن أن تدلي بدلوها وأن تجرّب إقناع الدول الأوروبية والدول الأخرى – إن لم تفلح في إقناع الفلسطينيين أنفسهم – بمعارضة هذه المبادرة أحادية الجانب بناءً على القوة التي تحظى بها الفرضيات التي تساق ضدها، وربما تقترن هذه المحاولة بتهديدٍ يقضي بانتقام الولايات المتحدة في مجالاتٍ أخرى.

وقد يفضّل الكثيرون في إسرائيل هذا التوجه، الذي ينفرد بميزة المحافظة على موقفٍ مبدئيٍّ يضمن تحاشي توتّر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ويخفّف من حدّة الصعوبات السياسية التي تواجهها إسرائيل على المستوى المحلي. كما يضمن التوجه المذكور تجنّب مكافأة القيادة الفلسطينية على المناورة التي خاضتها في أروقة الأمم المتحدة على نحوٍ قد يفسح المجال أمامها لإطلاق المزيد من المبادرات الجدلية وأحادية الجانب.

ولكن ما يحقّقه هذا الخيار من مكاسبَ خالصةٍ قد يخسره في مدى نجاعته وفعاليّته. وتقوم إحدى اللازمات الشائعة التي باتت تتكرر على مسمع المرء في واشنطن في هذه الأيام: "أنت لا تستطيع أن تحارب شيئًا بلا شيء". وقد تجد العديد من الدول الأوروبية أن من الصعب عليها أن تعارض القرار الفلسطيني في حلقة مفرغة، وذلك بالنظر إلى الضغط السياسيّ الداخليّ والدعم الأساسيّ الذي أبدته لاستقلال فلسطين، وما يقترن بذلك من انزعاجها من المأزق الذي وصلت إليها المفاوضات. وإذا كان هناك من قلقٍ حقيقيٍّ يسود واشنطن حيال التداعيات التي تفرزها مبادرة الفلسطينيين في الأمم المتحدة وحيال عزلة الولايات المتحدة فيها، فقد يشكل مسار المعارضة الشاملة وصرف النظر عن التبعات التي تفضي إليها بديلاً ينطوي على الكثير من المخاطر.

تضافر الجهود لاستئناف المفاوضات: وعلى خلاف ما تقدم، فقد تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تفعيل مسار المفاوضات وبذل محاولتها لإجبار الطرفين على العودة إلى غرفة المفاوضات. وقد برزت الدعوة الفرنسية الأخيرة لعقد مؤتمرٍ دوليٍّ يستهدف استئناف المفاوضات، على أساس مرجعيةٍ يجري التوافق عليها، بناءً على هذا التوجه. وبالفعل، فإن الولايات المتحدة تسعى في هذه الآونة إلى إنفاذ هذا الخيار في الإجراءات الدبلوماسية التي ترعاها بين الجانبين.

ولا ترغب الدول الأوروبية في شيءٍ أكثر من إحياء العملية

التفاوضية التي قد تمكّن الفلسطينيين من سحب المبادرة التي ينوون طرحها على الأمم المتحدة وتجنيب الاتحاد الأوروبي التعامل مع المأزق الذي يستتبعه استحقاق أيلول. وفي الواقع، فمن المرجَّح أن نشهد المزيد من "المبادرات" التي ترمي إلى إعادة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات ودفعهم إلى الإحجام عن التوجّه إلى الأمم المتحدة مع اقتراب التاريخ المحدد لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

ومع اقتراب شهر أيلول، فقد يخشى الجانبان من التداعيات التي يفرزها تصويت الأمم المتحدة وقد تتملكهما الرغبة في التفكير بماهية القرارات والتنازلات التي قد يتوجب عليهما الإقدام عليها بغية تفادي تلك التداعيات. وسوف يواصل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون، على الملأ، التأكيد على أنهم لا يمانعون استئناف المفاوضات، وعلى أن الجانب الآخر هو جعل الأمم المتحدة خيارًا ذا صلة. ومع ذلك، فما تزال إعادة الطرفين إلى المفاوضات من الناحية العملية تشكّل تحديًا كبيرًا.

وعدا عن التشاؤم المستشري حيال إمكانية انعقاد هذه المفاوضات، تظهر مسألتان مادّيتان أوّليتان في هذا المقام، أولهما إصرار الفلسطينيين على أن تستند المفاوضات إلى حدود العام ١٩٦٧، بالإضافة إلى تبادلٍ متّفقٍ عليه للأراضي وتجميدٍ شاملٍ للاستيطان. وتتمثل المسألة الثانية في إصرار إسرائيل على أنها لن تتفاوض مع حكومةٍ تشكل حركة حماس، التي تُحجم عن تعديل مواقفها، طرفاً فيها.

وتريد الولايات المتحدة، سواءٌ أكانت تعمل لوحدها أم بالتعاون مع شركائها في اللجنة الرباعية (وهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) أن ترى ما إذا كان يمكنها التوفيق بين هاتين المسألتين، ربما باستخدام الخطابات التي أدلى بها الرئيس أوباما حول النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني كأساسٍ لذلك. وقد يرى المراقبون الذين يحدوهم قدرٌ أكبر من الأمل إشاراتٍ إيجابيةً في هذا الأمر. فهناك بعض الإشارات التي تدلّ على مرونة الفلسطينيين، ولا سيما فيما يتصل بقضية تجميد الاستيطان، وهو ما يمكن أن يشير إلى تعاظم استعدادهم للدخول في المفاوضات، أو توخّي مصلحةٍ تكتيكيةٍ تتمثل في حشر إسرائيل في الزاوية على أقل تقدير. ولكن ما تزال هناك حاجةٌ إلى تجريب بعض الصيغ الخلاقة للتعامل مع قضية حدود العام ١٩٦٧. وما يزال تشكيل الحكومة التي تشارك فيها حركتا فتح وحماس يواجه عقبات سياسية جمة على أرض الواقع.

ومع ذلك، تبقى التساؤلات قائمةً حول ما إذا كان أي طرفٍ من الطرفين يشعر أن بمقدرته تسديد الثمن السياسي للتنازلات التي سيقدم عليها أو أن يبدي الاستعداد للدفاع عن المرونة التي تظهر لديه على نحوٍ مفاجئٍ في المواقف التي يتمسّك بها ويُعلنها على الملأ. وحتى لو أمست المخاوف ومواطن القلق تساور الزعماء الإسرائيليين أو الزعماء الفلسطينيين حيال التكاليف التي يستتبعها التصويت على الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة، فإن السيف يكون قد سبق العذل حينئذٍ. وسوف يتطلب الوقوف في محطات هذا الطريق الإقدام على اتخاذ قراراتٍ جديدةٍ ومؤلمةٍ من كلا الجانبين، ناهيك عن الشجاعة والوسائل السياسية التي تلزمها لإبداء هذه التنازلات – وهو ما يُعتبر سلعةً يندُر توفرها لدى الطرفين.

محاربة شيء بشيء: ومن الخيارات الإضافية المتاحة في هذا المقام أن تعرض الولايات المتحدة أرباحًا سياسية مادية مقابل معارضة الاتحاد الأوروبي أو امتناعه عن التصويت على المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة، أو مقابل تراجع الفلسطينيين عن طلبهم. وبحسب ما جاء على لسان بعض المعلقين، فقد كان الهدف من إقرار الرئيس أوباما بحدود العام ١٩٦٧ وما يرافقها من تبادل أراضٍ يتفق عليها الطرفان كأساسٍ للمفاوضات عشية زيارته إلى أوروبا تأمين هذا النوع من التأثير قبل حلول شهر أيلول.

وعلى وجه الخصوص، فإذا ما رفضت الجهود التي تبذل لتشجيع الطرفين على استئناف المفاوضات، فقد تتحول الدبلوماسية التي تنتهجها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى التركيز على تحديد مؤشرات دولية متفق عليها للسلام باعتباره وسيلة تستهدف المحافظة على خيار المفاوضات وتبرير المعارضة التي يبديها الاتحاد الأوروبي للمبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة. ومن بين الخيارات الأخرى المتاحة في هذا المقام السعي إلى الشروع في مفاوضات مع الفلسطينيين (وليس مع الاتحاد الأوروبي فحسب) حول رزمةٍ قد تمكّنهم من سحب مبادرتهم من الأمم المتحدة.

وللمرء أن يتصور، مثلاً، اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على استصدار بيانٍ من اللجنة الرباعية، أو حتى قرارٍ من مجلس الأمن، ليضع محددات الاتفاقية القائمة على أساس حل الدولتين (مع إمكانية إيراد الإشارة فيه إلى خطاب الرئيس أوباما)، مع الامتناع عن اعتماد خطة عمل لإعادة إطلاق المباحثات.

وبالنظر إلى الأوضاع السياسية الراهنة على وجه الخصوص، فمن غير المحتمل أن يوافق القادة الإسرائيليون ولا القادة الفلسطينيون على المواقف الدولية التي تتباين عن مواقفهم. وقد تتمثل النتيجة المترتبة على ذلك في إطلاق مبادرة دولية يرفضها كلا الطرفين – بما يفضي إلى استفحال التوتر السياسي القائم وإضعاف التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الطرفين. وبعيدًا عن المحافظة على خيار التفاوض، فقد يعمل هذا الخيار على تقليص مصداقية هذا الخيار في نهاية المطاف.

وبالإضافة إلى النص على مبادئ توجيهية دولية حول بعض القضايا الجوهرية – والتي قد تسعى إلى الموازنة بين المخاوف الإسرائيلية والفلسطينية – فقد تعرض مثل هذه الرزمة تدابير مادية (مشروطة) لتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، وتوفر الدعم المبدئي كذلك لإقامة دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، في الوقت الذي تحجم فيه عن منح اعتراف أحادي الجانب للفلسطينيين.

ومن الاحتمالات الأخرى التي يمكن استشرافها في هذا الجانب أن تسعى الولايات المتحدة، في معرض ردها على طلب الفلسطينيين لنيل العضوية في الأمم المتحدة، إلى (أو تساند) إبرام اتفاق حول قرار يصدره مجلس الأمن، بحيث لا يقبل ولا يرفض الطلب الفلسطيني، وإنما يؤجل النظر فيه إلى مرحلة لاحقة. وقد ينطوي مثل هذا القرار على عناصر موضوعية إضافية من ذات النوع الذي أشرنا إليه فيما تقدم من هذه الورقة، بحيث تحل محل (أو على أقل تقدير تخفف من أثر) الجهود والمساعي التي يبذلها الفلسطينيون في الجمعية العامة. وقد تتمثل النتيجة المترتبة على ذلك في مصادقة مجلس الأمن على إطار للعلاقات الدبلوماسية التي تجمع الإسرائيليين والفلسطينيين عقب شهر أيلول بما يفضي إلى النظر في الطلب الفلسطيني في تاريخ لاحق.

وفي كل حالة من هذه الحالات، سوف تسعى الولايات المتحدة إلى التعبير عن معارضتها للتحرك الفلسطيني الأحادي الجانب بصورة إيجابية وبطريقة لا تستلزم استخدام حق النقض. فبدلاً من مجرد معارضة الطلب الفلسطيني، قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحصول على ما يلزمها من الدعم لاستباق هذا الطلب، من خلال تحديد الشروط والقيود التي يؤيد المجتمع الدولي بموجبها طلب الفلسطينيين بشأن الإعلان عن إقامة دولتهم.

ويكمن المنطق الذي يستند إليه هذا التوجه في تجنب المواجهة مع الأمم المتحدة عن طريق خلق غطاء سياسي لأوروبا لكي تتمكن من معارضة المبادرة الفلسطينية أو للسلطة الفلسطينية لكي تسحب طلبها. وفي ذات الوقت، سوف يحول هذا التوجه دون عزل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ويثبت قيادة الولايات المتحدة، ويعيد ترسيخ الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية ولمسار المفاوضات باعتبارها الوسيلة التي تكفل إقامة هذه الدولة.

ولكن هذا النموذج يحمل في طياته مساوئ لا يمكن إغفالها كذلك. ففي المقام الأول، ينطوي هذا الخيار على مكافأة الفلسطينيين على سياسة حافة الهاوية التي أعملوها في الأمم المتحدة وقد يدعوهم إلى تكرارها مرةً أخرى. وقد لا تزيد هذه السياسة عن أن تؤكد للجانب الفلسطيني على الفوائد التي يعود بها التوجه المتصلب والأحادي الجانب عليهم، ولا سيما في الوقت الذي وافق فيه الرئيس عباس على تشكيل حكومة مع حركة حماس التي لم تفصح عن توبتها وعودتها عن مواقفها المعهودة. وفي المقام الثاني، فحتى لو كان من الممكن صياغة المحددات الدولية لإطار حل الدولتين، فإن ذلك يتعارض مع الموقف التقليدي للولايات المتحدة من أن المفاوضات يجب أن لا ترتهن بشروط مسبقة، ومن المحتمل أن يخلق هذا الأمر توترًا كبيرًا في العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبالنظر إلى الأوضاع السياسية الراهنة على وجه الخصوص، فمن غير المحتمل أن يوافق القادة الإسرائيليون ولا القادة الفلسطينيون على المواقف الدولية التي تتباين عن مواقفهم. وقد تتمثل النتيجة المترتبة على ذلك في إطلاق مبادرة دولية يرفضها كلا الطرفين – بما يفضي إلى استفحال التوتر السياسي القائم وإضعاف التأثير الذي

تمارسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الطرفين. وبعيدًا عن المحافظة على خيار التفاوض، فقد يعمل هذا الخيار على تقليص مصداقية هذا الخيار في نهاية المطاف.

تشكيل الرد الأوروبي لقرار الأمم المتحدة المرتقب: قد يتضمن خيار ينطوي على قدر أكبر من الاعتدال دبلوماسيةً هادئةً تطلقها الولايات المتحدة بغية الوصول إلى توافقٍ بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو بضعها حول الشروط التي يجب أن تحكم تأييد القرار الذي يتطلع إليه الفلسطينيون في الجمعية العامة. وبالنظر إلى أهمية مساندة الاتحاد الأوروبي لهذا القرار في نظر الفلسطينيين، فقد ينتهز المسؤولون الأميركيون الفرصة لبيان مواطن قلقهم وتخوفهم للدول الأوروبية من أجل التأثير على نص القرار الذي سيطرح للتصويت في نهاية المطاف.

ومما لا شك فيه أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشعر بأن تأييد القرار المتعلق بدولة فلسطين، حتى لو كانت صيغة مطوعة ومخففة، سوف يخلف آثارًا لا تحمد عقباها على عملية السلام، بحيث تفضل الإحجام عن المشاركة في صياغة نص هذا القرار وتعارضه من ناحية المبدأ. ولكن إذا كان لنا أن نسترشد بالتاريخ الثابت لتعامل الأمم المتحدة مع النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، فقد تجد العديد من الدول الأوروبية – التي ينتابها الإحباط من الطريق المسدود الذي وصل إليه هذا النزاع والتي ترغب في الاضطلاع بدور فاعل في تأييد القضية الفلسطينية – الإغراء للمشاركة في القرار المتصل بالإعلان عن إقامة دولة فلسطين حينما يصل إلى قاعة الجمعية العام، بدلا من رفضه برمته.

وفي الواقع، ينظر إلى المبادرة الفلسطينية، بحسب ما تشير إليه البيانات الصادرة عن مختلف القادة الأوروبيين، باعتبارها تشكل فرصةً لنيل بعض النفوذ، وممارسة التأثير على قادة الولايات والمتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية لدفعهم إلى اتخاذ قرارات تتواءم مع السياسات التي تفضلها الدول الأوروبية. ولا يمكن الجزم بما إذا كانت الدول الأوروبية تملك القدرة على الوصول إلى موقف تجمع فيه على هذه المسألة، والالتزام به. فمن الناحية التقليدية، كانت أوروبا تجد صعوبةً في التعبير عن موقف مشترك حول القضايا المتصلة بإسرائيل وفلسطين في الأمم المتحدة، وبصورة تتخطى القرارات التي تشكل صياغتها العادية القاسم المشترك بينها. وليس من الغريب أن نرى انقسامًا في الأصوات الأوروبية في الجمعية العامة، ولا سيما في المسائل المرتبطة بالنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وبالفعل، فقد عبرت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا لتوها عن مواقف متباينة – حيث أبدت فرنسا قدرًا أكبر من التعاطف مع التوجه الفلسطيني، وعبرت ألمانيا عن معارضتها له وتبنت بريطانيا موقفًا محسوبًا يتوخى الحذر وانتظار ما سيفضي إليه ذلك التوجه من نتائج.

ولكن فيما يتصل بما إذا كان الاتحاد الأوروبي متحدًا أو منقسمًا في مواقف أعضائه، تستطيع الولايات المتحدة أن تضطلع بدور مفيد في تشكيل رد الدول الأوروبية الكبرى على المبادرة الفلسطينية بطريقة يمكنها التخفيف من الآثار الإشكالية التي يخلفها. وعلى خلاف الخيارات التي استعرضناها فيما تقدم من هذه الورقة، فلن يسعى هذا التوجه إلى تأمين معارضة الأوروبيين أو استبدال القرار بشأن الإعلان عن قيام دولة فلسطين، بل سيحاول استمالة هذا الموقف وتشكيله. وقد ينطوي هذا الأمر على حساسية بالنسبة للتداعيات السلبية المحتملة التي ستتمخض عن الانتصار الحاسم الذي سينجزه الفلسطينيون في الأمم المتحدة وعن هزيمتهم النكراء في مسعاهم المذكور كذلك. وفضلاً عن ذلك، قد يحاول القائمون على هذا الخيار، إذا ما تبنوه في وقت مبكر، التأثير على المبادرة الفلسطينية في مراحلها الأولى، بما في ذلك التوصية بإعداد طلب فلسطيني أولي لا يثير الكثير من المشاكل ويقلل نصاب طموحاته.

ويرمي هذا التوجه إلى الوصول إلى نتيجة ذات تأثير ضئيل، حتى لو أصرت الولايات المتحدة وإسرائيل على معارضتها، بالإضافة إلى ضمان تأييد متوازن لتطلعات الفلسطينيين في ضوء الخطوط الحمراء التي يضعها المجتمع الدولي على الشروط اللازمة لإنجاز تلك التطلعات. ومن الممكن أن يحقق القرار المتصل بفلسطين، إذا ما جرى اعتماده على هذا المنحى، إنجازًا ما بالنسبة للمعسكر الفلسطيني "البراغماتي"، في ذات الوقت الذي يسعى فيه إلي تقليص التبعات السلبية المتمخضة عن قرار يتسم بقدر أكبر من التطرف، على نحو ما بيناه في الفصل الرابع من هذه الورقة.

وفي معرض دراسة العناصر التي يمكن أن يتضمنها القرار المرتقب الذي قد تبدي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استعدادها للمشاركة فيه والتعامل معه، من المرجح أن تستقطب المسائل التالية الانتباه:

- **الاعتراف بالإعلان عن إقامة دولة فلسطين:** يحتمل أن تثير هذه المسألة القلق والجدل في أوساط الاتحاد الأوروبي

حتى لو توقف الفلسطينيون عن المطالبة بالعضوية في الأمم المتحدة، واقتصروا القرار الذي يتطلعون إليه على المصادقة على الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وسوف يعتري القلق الدول الأوروبية، التي تتحسس في عمومها بالاعتبارات القانونية الدولية، حيال الآثار غير المسبوقة والسلبية التي ستتأتى عن الاعتراف بدولة فلسطين في مثل هذه الظروف التي تثير الجدال وتتسبب في انفجار الوضع القائم، ولا سيما بالنظر إلى المعارضة القوية التي تبديها الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي هذا السياق، فقد تميل بعض الدول الأوروبية على الأقل إلى الاقتناع بأن ما يصب في مصلحتها يتمثل في تبنّي موقفٍ تعبّر فيه عن تعاطفها مع إنجاز السيادة الفلسطينية ولكن تحول دون قيام الآثار العملية المترتبة عليها. ويمكن أن يأتي هذا الموقف في أشكال متباينة. فعلى سبيل المثال، قد يعبر الاتحاد الأوروبي عن رغبته في دفع الجمعية العامة إلى اعتماد النتيجة التي قال فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن فلسطين باتت "جاهزةً لمرحلة إقامة الدولة" دون الإقرار بأن مثل هذه الدولة موجودة حاليًا على أرض الواقع. وقد يرغب الاتحاد الأوروبي كذلك في نوع من "الاعتراف المشروط" بحيث يعترف بشكل اسمي بالإعلان عن إقامة دولة فلسطين مع ربط هذا الطلب بمعايير محددة، من قبيل التوصل إلى اتفاقية من خلال المفاوضات مع إسرائيل. كما يمكن أن يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى صيغة غامضة تترك مسألة ما إذا كانت الجمعية العامة قد اعترفت بفلسطين مسألة مفتوحة للتفسير والتأويل، أو قد يتبنى الاتحاد نصًا قصيرًا ووصفيًا لا يزيد عن أن يشترط عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين ويحث الدول الأخرى على دراسة الاعتراف بها كما هو حال باقي الدول.

■ **العلاقة بالمفاوضات**: تتعلق المسألة الأخرى التي يُحتمل أن تُعنى بها بعض الدول الأوروبية أو جميعها بالطابع الأحادي الجانب الذي يسم مبادرة الفلسطينيين بالتوجه إلى الأمم المتحدة. ففي الواقع، ما يزال المجتمع الدولي ملتزمًا بإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني من خلال اتفاقية يجري التوصل إليها بين الطرفين عبر المفاوضات، بصرف النظر عن بعد هذه الإمكانية في هذه المرحلة. وسوف ينظر الكثيرون إلى المصادقة على توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة باعتبارها تتعارض مع هذا المبدأ. ونتيجةً لذلك، يجب أن تملك الولايات المتحدة القدرة على إقناع العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإصرار، على أقل تقدير، على أن يتضمن قرار الجمعية العامة دعوةً صريحةً وقويةً للطرفين للعودة إلى المفاوضات كشرطٍ للدعم الأوروبي.

■ **المحددات المفروضة على القضايا الجوهرية**: من المعقول أن نتوقع أن يسعى الفلسطينيون، بعد الاعتراف بالإعلان عن دولتهم، إلى نيل مصادقة الجمعية العامة على مواقفهم بشأن القضايا الجوهرية في مفاوضات الوضع الدائم التي يثور الخلاف بينهم وبين الإسرائيليين حولها. وتنسحب هذه الحالة على الأراضي بصفة مؤكدة، حيث سيسعى القرار إلى تأمين المصادقة على حدود الدولة الفلسطينية على أساس حدود العام ١٩٦٧. ولكن المطالب الفلسطينية قد تتجاوز هذه القضية إلى قضايا جوهرية أخرى، من قبيل اللاجئين والقدس.

وقد تميل بعض الدول الأوروبية إلى الموافقة على مثل هذه المقترحات، ولا سيما فيما يتصل بالحدود، التي طالما وقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الموقف الفلسطيني بشأنها. وبالفعل، فإن الجمعية العامة تعتمد في كل سنةٍ قرارات يؤيدها الاتحاد الأوروبي وتتضمن مواقف بخصوص القضايا الجوهرية على الرغم من أن هذا الأمر ليس معروفًا على نطاق واسع. وعلاوةً على ذلك، فقد تطرقت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مؤخرًا إلى قضايا الحدود واللاجئين والقدس في بيان مشترك قدمته أمام مجلس الأمن الدولي، حيث عبرت فيه عن رغبتها بأن تصادق الجمعية عليها.

ولكن الدول الأوروبية، هذه المرة، قد تراعي الدعوة الموجهة إليها بتوخي قدر أكبر من الحرص والحذر. فبالنظر إلى الاهتمام الذي قد تحظى به الأحداث التي سيفضي إليها توجه أيلول، فحتى التأييد الرمزي للمواقف التي يتبناها الفلسطينيون في المفاوضات قد ينظر إليها على أنها تنطوي على نتائج عكسية. وقد يعتري القلق دولاً، كالمملكة المتحدة وألمانيا، من القرار الذي لا يخفى انحيازه بشأن القضايا

الجوهرية قد يتسبب في تعقيد عودة الطرفين إلى المفاوضات ويزيد من إحساس إسرائيل بالعزلة ويقوي من شوكة أولئك الذين هم على قناعة في إسرائيل بأن تلك التسوية مع الفلسطينية تمثل وصفةً للتضحية بالمصالح الإستراتيجية لإسرائيل، بدلاً من ترسيخها وتعزيزها. وبالفعل، فقد يثير القرار المنظور إشكالية إذا ما تضمن أحكامًا بشأن القضايا الجوهرية ينظر إليها على أن تشكل معايير جديدة لاستئناف المحادثات، لا يستطيع المفاوضون الفلسطينيون المستقبليون الحياد عنها ولا يستطيع المفاوضون الإسرائيليون المستقبليون التسليم بها.

وحتى لو اشتمل القرار المرتقب على إشارة إلى الأراضي، فمن المحتمل أن تصر الدول الأوروبية على أن تتسم أية إشارة من هذا القبيل بالمرونة وأن تشير كذلك إلى ضرورة إجراء المفاوضات بين الطرفين حول الحدود والاتفاق عليها. وبالنسبة للقضايا الشائكة المتصلة باللاجئين والقدس، فقد تقتنع الدول الأوروبية بأن أية إشارة إليها سوف تتسبب في إشعال الوضع المتقلب والمعقد في أصله.

■ **الإشارة إلى مواطن القلق الجوهرية لدى إسرائيل**: فضلاً عما تقدم، بإمكان الولايات المتحدة الأخذ بيد بعض الدول الأوروبية على الأقل للافتراض بأنها إن كان لها أن تفكر في تأييد التوجه الفلسطيني في الأمم المتحدة، فينبغي إظهار مراعاةٍ واضحةٍ للمخاوف الإسرائيلية في نص القرار. وفي هذا المضمار، فإذا كان القرار المرتقب سيتضمن إشارةً إلى قضية الحدود، فقد تقول تلك الدول بأنه يتوجب إيراد إشارة كذلك إلى المطالب الأمنية الخاصة بإسرائيل في أية اتفاقية أخرى، بما يشمله ذلك من نزع السلاح من أية دولة فلسطينية عتيدة. كما تستطيع الدول الأوروبية أن ترهن تأييدها للقرار الفلسطيني بالإشارة إلى وجوب موافقة الدولة الفلسطينية الصريحة على المبدأ الذي يقضي بأن تكفل أية اتفاقية مستقبلية إنهاء جميع الادعاءات وأن تنص على الاعتراف المتبادل لحق الشعبين اليهودي والفلسطيني في تقرير المصير، كل في دولته، دون الإجحاف بحقوق جميع المواطنين والأقليات. وعلى هذا المنوال، يجب أن تدفع العناية بوجوب إيراد تدبير متوازن في القرار المرتقب بالدول الأوروبية إلى معارضة لغة التحريض أو اللغة التي تثير الجدل في نصوص هذا القرار.

وبالنظر إلى الاتفاق الأخير بين حركتي فتح وحماس، فقد تسعى الدول الأوروبية كذلك إلى الاشتراط بأن يشمل أي قرارٍ يؤيد الإعلان عن إقامة دولة فلسطين إشارةً ما إلى ضرورة نبذ الإرهاب، والقبول بالاتفاقيات والالتزامات القائمة والاعتراف بإسرائيل. فكما أشرنا أعلاه، ينطوي مثل هذا التوجه على فائدة مضافة تكمن في ممارسة الضغط على حركة حماس بما يدفعها إلى تعديل موقفها الأيديولوجي، وإلا فسوف يُنظر إليها على أنها غير ذات صلةٍ بالنسبة للإنجازات الدبلوماسية التي يحققها الفلسطينيون.

■ **التدابير العملية**: تتعلق مسألة أخرى من المسائل التي قد تستحوذ على اهتمام الدول الأوروبية بأية توصيات بشأن التدابير العملية التي يمكن أن يسعى القرار الفلسطيني إلى إدراجها فيه. فحتى تلك الدول الأوروبية التي تميل إلى تأييد القرار الفلسطيني قد تتقاعس عن التصويت لصالح قرار يدعو إلى اتخاذ إجراءات مادية ضد إسرائيل، من قبيل العقوبات. وعلى الرغم من مثل هذا القرار ليس ملزمًا للدول، فقد يُنظر إلى القرار المنحاز الذي يُستشف منه أن يعزل إسرائيل أن يفرض العقوبات عليها، بالنسبة لبعض كبريات الدول الأوروبية على الأقل، على أنه غير ذي جدوى أو أنه يجانب العدل ويتسبب في إضعاف إمكانية التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات. وقد تقتنع تلك الدول بالافتراض بأن مثل هذه الدعوات ستوفر الزخم المطلوب للناشطين الذي يناهضون إسرائيل، وتشجع إسرائيل على الإقدام على رد عنيف ويسهم في تعقيد الخيار التفاوضي.

■ **الظروف الخارجة عن نطاق الحلّ**: وقد تملك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي القدرة كذلك على التوصّل إلى اتفاق يقضي باشتراط أي تأييد أوروبي لمشروع القرار بالحصول على تطمينات فلسطينية بشأن الإجراءات التي تتخطى نطاق القرار. ومن الأمثلة على ذلك الطلب إلى الجانب الفلسطيني أن يمتنع عن مواصلة مسعاه إلى الانضمام إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالنظر إلى الآثار

وسواء جرى الاعتراف بالإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة أم لا، يبدو أن التدهور الذي يبتعد عن صنع السلام يشتدّ أواره بوتيرةٍ متسارعةٍ تدعو إلى القلق. ولم يعبّر أمرٌ عن هذا الوضع أكثر مما أنبأت به التناقضات الضمنية التي أحاطت بالتعليقات التي أدلى بها الرئيس أوباما خلال شهر أيار الماضي حول النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، والتي بدا أنها تبين لماذا تعتبر الاتفاقية التي يجري التوصل إليها عبر المفاوضات ضرورةً مُلِحّةً ولماذا تعتبر مستحيلةً في الوقت عينه.

الوخيمة التي يخلفها هذا التوجه على العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. ومن الأمثلة الأخرى الواردة في هذا المقام إبداء الالتزام بالإبقاء على التنسيق الأمني الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على الرغم من تشكيل الحكومة التوافقية بين حركتي فتح وحماس، وحرمان حماس من إفراز أي تأثير على الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية. ويتمثل خيار ثالث في محاولة الحصول على موافقة صريحة من الفلسطينيين على العودة إلى المفاوضات، دون شروط مسبقة، مقابل التأييد الأوروبي للقرار بشأن الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

وقد تفضي الجبهة الأوروبية المتحدة في ردها على المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة إلى قرار ينطوي على قدر أقل بكثير من الأضرار، في ذات الوقت الذي يتيح فيه للاتحاد الأوروبي بعقد توازن بين عواطفه ومصالحة المتضاربة. فعلى أقل تقدير، سوف يترك هذا الموقف الأوروبي القادة الفلسطينيين أمام اختيار قاسٍ. فإما أن يوافقوا على أقل من الهدف الذي أعلنوه، في الوقت الذي يحصلون فيه على دعم منقطع النظير له، أو أن يصروا على موقفهم المعلن والمخاطرة بالخروج بقرار ذي تأثير ضئيل يضع الدول الأوروبية، وغيرها، في معسكر المعارضة.

وتعد قدرة الولايات المتحدة على إقناع الاتحاد الأوروبي، أو الدول الأوروبية الرئيسية، على تبني بعض أو جميع المبادئ المذكورة أعلاه أو الالتزام بها مسألة مفتوحة للنقاش بالطبع. فبالنسبة للولايات المتحدة، لا يساعد هذا الخيار كثيرًا في التخفيف من قلقها بشأن عزلتها في الأمم المتحدة. وزيادةً على ذلك، فقد تفضي النتيجة التي تتمخض عن هذه العملية التفاوضية التي تشجع الولايات المتحدة إجراءها بين الدول الأوروبية وبينها وبين الفلسطينيين إلى حل يعجز عن التخفيف من الآثار السلبية التي يستتبعها التصويت على القرار الفلسطيني في الأمم المتحدة. ويبقى من غير الواضح، وفقًا لهذا التوجه وبصرف النظر عن الجهود التي يبذلها الأوروبيون، ما إذا كان العنوان الرئيسي الذي سيرشح من نيويورك لن يشير إلى احتواء المبادرة الفلسطينية، بل إلى نجاح الفلسطينيين في استقطاب دعم وتأييد منقطعيّ النظير.

ما بعد أيلول

ربما يتمثل أحد أبرز الملامح التي تسم الجدل حول استحقاق أيلول في القدر الضئيل من الاهتمام الذي يوليه المتابعون لليوم الذي يلي التصويت على القرار المتصل بالإعلان عن إقامة دولة فلسطين في الأمم المتحدة. وتبدو جميع الأطراف منشغلةً بالنجاح الذي يمكن أن يحققه التوجه الفلسطيني في نيويورك، في الوقت الذي يظهر فيه أنهم يغفلون حقيقة أن قضية الاعتراف بقيام الدولة الفلسطينية لا تشكل سوى عنصر واحد من العناصر التي تؤلف وضعًا يوشك على الانفجار، وهو وضعٌ سوف يستمر على هذا الحال بغضّ النظر عن النتيجة التي ترشح عن الجمعية العامة.

بالنسبة لأولئك الذين يؤيدون التوصل إلى اتفاقية تفاوضية تقوم على أساس حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، يفوق التحدي الماثل في حجمه ومداه مجرد مبادرة أخرى أحادية الجانب يضعها الفلسطينيون أمام الأمم المتحدة. بل يمثل هذا التحدي حشدًا من العوامل الإقليمية والمحلية - كانت تختمر على مدى طويل من الزمن - وتهدد بتقويض استقرار الوضع القائم ودفن خيار المفاوضات في المستقبل المنظور.

وسواء جرى الاعتراف بالإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة أم لا، يبدو أن التدهور الذي يبتعد عن صنع السلام يشتدّ أواره بوتيرةٍ متسارعةٍ تدعو إلى القلق. ولم يعبّر أمرٌ عن هذا الوضع أكثر مما أنبأت به التناقضات الضمنية التي أحاطت بالتعليقات التي أدلى بها الرئيس أوباما خلال شهر أيار الماضي حول النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، والتي بدا أنها تبين لماذا تعتبر الاتفاقية التي يجري التوصل إليها عبر المفاوضات ضرورةً مُلِحّةً ولماذا تعتبر مستحيلةً في الوقت عينه.

من طبيعة معظم الحكومات أن تحبّذ التكتيكات على الإستراتيجيات. وفي هذه الحالة، يكاد المرء أن يشعر بالشفقة على الأطراف المعنية بالنظر إلى مدى تعقيد الوضع الذي تجد أنفسها فيه، ومدى شدة القيود السياسية المفروضة عليها ومدى الصعوبة الموضوعية التي تواجهها في الخروج بتوجه إستراتيجي يكون النجاح من نصيبه. ولكن كما هي حال الصعوبة التي يبدو عليها الوضع الآن، فمن شأن التوجه الذي يقتصر على "الوصول إلى أيلول" أن يزيد الأمر سوءًا.

وبما أن الجميع يضع استحقاق أيلول نصب عينيه، يمكن للمرء أن يخرج باستنتاج مؤداه أن أهم حدث إستراتيجي يستشرفه في أفق العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية لا يكمن في واقع الأمر بالتصويت في الأمم المتحدة، وإنما في إمكانية إجراء الانتخابات الفلسطينية، التي ستشكل علامةً فارقةً خلال هذه السنة. ويبدو أن المساعدة على ضمان انعقاد هذه الانتخابات وتوفير الإمكانيات التي تكفل تحقيق النتائج المرجوة منها تعتبر أمرًا لا يقل في أهميته عن استحقاق أيلول الذي يستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي.

ويبدو أنه من ضرب الخيال أن يعتقد المرء أن النجاح في تمحيص التصويت على القرار الفلسطيني في الأمم المتحدة سوف يمكن من "إرجاء" هذه المسألة إلى ما بعد انعقاد الانتخابات الفلسطينية، والانتخابات الأميركية، وربما الانتخابات الإسرائيلية، حيث يمكن أن تصبح الفرصة مواتيةً لاستئناف المفاوضات. وحتى لو جرى تثبيط المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة، فلن يتبخر الإحباط ولا المأزق ولا المنطق الذي تتساوى فيه حسابات الربح والخسارة، وهي العوامل التي أبقت بمجموعها على إذكاء هذا الوضع. وفي الواقع، فسوف يكون لـ "الانتصار" الساحق الذي ينجزه الفلسطينيون في الأمم المتحدة أو "الهزيمة" النكراء التي تلحق بهم فيها آثار إشكالية.

ويجب أن تترافق السياسة التي تُعَد بشأن استحقاق أيلول مع سياسةٍ أخرى تقف على أبعاد ما بعد هذا الموعد، إذا ما أُريد لها النجاح. وبالفعل، يتطلب هذا الأمر ذات القدر من الجهد والحظ من أجل إدارة الوضع الذي يعقب شهر أيلول تمامًا مثلما يتطلبه العمل على تحقيق خرق دبلوماسي.

ويجب الاسترشاد ببعض الأسئلة المحورية عند تحديد الطريقة التي يجب الاحتكام إليها في التعامل مع المبادرة التي سيقدمها الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة والأحداث التي ستتمخض عنها. فما هو التوجه الذي يحافظ أكثر من غيره على خيار حل الدولتين وعلى مسار المفاوضات؟ وما هو التوجه الذي يقوي من شوكة الميول المتطرفة أو يضفي السمة الشرعية عليها؟ وما هي أفضل طريقة تكفل تقليص نطاق العنف؟ وما هي الظروف التي يرجح أن تضمن انعقاد الانتخابات الفلسطينية بطريقةٍ تستطيع القوى البراغماتية فيها أن تفوز بصلاحية صنع القرار والشرعية الديمقراطية؟ وبالنسبة للولايات المتحدة، فهي تطرح المزيد من الأسئلة الإستراتيجية التي تتعلق بماهية الخيارات السياساتية التي تضمن المحافظة على نجاعة قيادتها وتخدم العلاقة القائمة بينها وبين إسرائيل، بالإضافة إلى التأثير الذي تملكه على السلطة الفلسطينية والأطراف الإقليمية.

ولكن لا يبدو، لسوء الحظ، أن هناك إجاباتٍ سهلةً أو واضحةً لهذه الأسئلة. بل هناك خياراتٌ سيئة وخيارات أسوأ، وليس في الأفق ما يمكن أن يقدّم خياراتٍ جيدة. وقد يُضطر القائمون على إعداد السياسات إلى مواجهة النتيجة المزعجة بأنه سواء أنجحت الجهود التي تبذل لإحباط المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة أم لا، فمن المحتمل أن تسوء الأمور قبل توفر إمكانية تشير إلى تحسنها.

وكما هي الحال دائمًا، تبقى إمكانية إحراز التقدم في عملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، في نهاية المطاف، رهنًا بحكمة الإسرائيليين والفلسطينيين وشجاعتهم، ورهنًا بقادتهم على وجه الخصوص. ولا يجوز أن يؤثر الإحباط المترتب على تعنّت أحد الجانبين، سواء أكان فعليًا أم متوقعًا، على الولايات المتحدة والأطراف الأخرى، في القرار الذي تتّخذه حول أفضل طريقة للرد على الأحداث التي تشهدها الساحة أو المساعدة في تشكيل هذه الأحداث. كما لا يجوز لواشنطن أن تعزل ردّها على الأحداث الفردية عن القوى المؤثرة والفاعلة على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

ويجب أن تستند الخيارات السياساتية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند التعامل مع "معضلة أيلول" والتحديات التي ستتلوها – بصرف النظر عن محصلتها – على مسار الإجراءات التي يرجح أن تعزز موقف أولئك الذي يبدون الاستعداد ويمتلكون المقدرة على وضع رؤية حل الدولتين موضع التنفيذ والمساهمة في إرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وبقدر الانكشاف الذي يلفّ المعضلة القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يبدو أن استخدام هذا المبدأ كمحكّ لاختبار نجاعة تلك الرؤية هو السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة.

[هذا المقال ظهر في إطار سلسلة "مذكرات سياساتية" الصادرة عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، العدد السادس، حزيران ٢٠١١. مترجم عن الانكليزية]

الهوامش

١ يفترض البعض أن اتفاق المصالحة بين حركتيّ فتح وحماس – حتى لو كُتب له أن يصمد – لا يرقى إلى اتفاق مصالحة من كونه قرارًا تكتيكيًا اتخذته الحركتان لتنظيم الانتخابات. ومع ذلك، يُعتبر بروز التحرك نحو المصالحة أمرًا سياسيًا مألوفًا بالنسبة لكلا الفصيلين.

٢ وقد تأخذ النتيجة المترتبة على هذا الأمر عدّة أشكال في مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، يكمن أحد الخيارات، التي يعرّج عليها القسم الخامس من هذه الورقة، في إصدار قرار من مجلس الأمن، بحيث لا يرفض الطلب الفلسطيني ولا يقبله، وإنما يرجئ مناقشته، وذلك في نفس الوقت الذي يدعو فيه الطرفين إلى استئناف المفاوضات وفق المحدِّدات التي يقرّرها مجلس الأمن. وقد يُحجم الفلسطينيون، في مثل هذا السيناريو، عن التوجه إلى الجمعية العامة.

٣ وقد لا يكون هذا هو الخيار الوحيد الذي تعتمده الجمعية العامة للنظر في الطلب الفلسطيني. فمن الممكن، مثلاً، رفع هذه القضية أمام الجمعية باعتبارها جزءًا من المداولات العادية التي تنظر فيها، كأن تأتي ضمن بند من البنود الموضوعة على جدول أعمالها (من قبيل "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة). وفي هذه الحالة، تُطَبَّق قواعد إجرائيةٌ مختلفةٌ إلى حدٍّ ما.

٤ وهذا هو الوضع الذي يحظى به الكرسي الرسولي، وكذلك سويسرا حتى العام ٢٠٠٢. ويمنح هذا الوضع، في جوهره، فلسطين صفة "الدولة المراقب" في منظومة الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من أن فلسطين تتمتّع بصفة المراقب وتحظى بالحقوق والمزايا التي تمنحها الأمم المتحدة، كما هو حال الدول غير الأعضاء. ويتناول القسم الرابع من هذه الدراسة الآثار القانونية والسياساتية التي يرتّبها هذا النوع من الاعتراف من جانب الجمعية العامة.

٥ محكمة العدل الدولية، "صلاحية الجمعية العامة في قبول دولة في الأمم المتحدة، الفتوى المؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٥٠". وهذه الفتوى منشورة على الموقع الإلكتروني:
http://www.icj-cij.org/docket/files/9/1883.pdf.

٦ يتناول القسم الخامس من هذه الورقة عناصر أخرى قد تشكّل جزءًا من هذا القرار.